ما بعد الاجتياح

في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية



عزمي بشارة

ما بعد الاجتياح:

في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، فلسطين

In the Wake of the Israeli Invasion:
Issues of Palestinian National Strategy
Azmi Bishara

P.O.Box: 1845, Ramallah, Palestine
First Edition - 2002

ص.ب ١٨٤٥، رام اللـه، فلسطين
الطبعة الاولى - ٢٠٠٢

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادِيا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام اللـه - هاتف ٢٩٦٠٩١٩ - ٠٢

المحتويات

ما بعد الإجتياح ٧
انطباعات ٤٧

ما بعد الإجتياح

تشخيص

لم ينجح شارون في عدوانه، والأصح أن إسرائيل لم تنجح في عدوانها الشامل، الذي بدأ يوم ٢٩ آذار ٢٠٠٢ ضد مناطق السلطة الفلسطينية بإحداث تغيير جدي في الأوضاع السياسية والأسئلة السياسية المطروحة والمتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ العام ١٩٦٧. وإذا صحت الدعوة الأمريكية لدولة مؤقتة الحدود كمرحلة إنتقالية لا تتطلب من الفلسطينيين التنازل عن "كل شيء" مقابلها، ولا تعتبر في الوقت ذاته حلا نهائيا يكون باراك قد فشل في فرض تصوره "الكريم" للحل الدائم دوليا. وتكون المحاولة الشارونية لزج القضية الفلسطينية في خانة الإرهاب قد فشلت. هذه إنجازات متواضعة لمقاومة فلسطينية أقل ما يقال فيها أنها لم تكن منظمة منذ إندلاع الإنتفاضة وما زالت غير منظمة. وربما ساد بعد نجاح شارون المؤكد باضعاف القيادة الفلسطينية موقعا ودورا شعور عام بنشوء مرحلة جديدة تعيشها المنطقة، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. نقول هذا على الرغم من إدراكنا أن الهدف السياسي من عدوان شارون، كما نفهمه هو إضعاف القيادة والإرادة والإستعداد للمقاومة وصولا إلى تغيير أجندة المفاوضات السياسية في المدى المنظور، بحيث لا تشمل قضايا لا حل لها بنظره، مثل القدس واللاجئين، والاستيطان. والهدف أن تتمحور هذه المفاوضات السياسية حول أجندة

الكيان الفلسطيني، مساحته، وصلاحياته، وعلاقاته مع العرب ومع إسرائيل، والتزاماته الأمنية بالطبع.

في هذا السياق، طرح شارون موقفه "المؤيد" لقيام دولة فلسطينية. وقد صوت حزب الليكود يوم ١٢ أيار ٢٠٠٢ ضد موقفه هذا لأسباب متعلقة بالصراع على النفوذ داخل هذا الحزب، وضيق بذلك هامش مناورته الدولي. وقد وجد شارون أصلا صعوبة في ترجمة عدوانه إلى إنجازات سياسية، ولا حتى باللغة الأمريكية، ناهيك عن الأوروبية.

ولكن هذا الموقف الليكودي الذي خلط التعنت الأيديولوجي بالمزاودة الحزبية الداخلية كشف، أيضاً، عن الهوة الكبيرة الفاصلة بين الاعتبارات العربية والإسرائيلية في المبادرة والتحرك السياسي. هكذا اتضح أنه عندما كان العرب يعدون لمبادرة سلام عربية عشية قمة بيروت ترضي الولايات المتحدة، كانت إسرائيل تعد للعدوان على الشعب الفلسطيني، مجتمعاً وسلطة. وعندما اجتمع قادة المثلث العربي المهم (سوريا، ومصر، والمملكة السعودية) في شرم الشيخ يوم ١١ من أيار ٢٠٠٢ لإصدار بيان يؤكد الرغبة في السلام ونبذ العنف، أصدرت لجنة الليكود المركزية قرارا يعارض الدولة الفلسطينية حتى بالتفسير الشاروني.

باشرت الحكومة الإسرائيلية بعد أسبوعين من العدوان بترتيب إنجازاته السياسية التي يتوجب أن تقدمها للمجتمع الإسرائيلي الذي دخل في حالة "ترانس" أو "اكستازا" من نشوة لا بد لحكومة إسرائيل أن تقولبها وتحولها شعوريا إلى نشوة انتصار. ومن هنا الأهمية التي أولتها إسرائيل لاعتقال رموز الانتفاضة أمثال مروان البرغوثي، والقضاء بكل ثمن على جيوب المقاومة في جنين ونابلس، ومن هنا إصرار شارون على اعتقال من تدعي إسرائيل أنهم على علاقة باغتيال زئيفي. يجب أن يبرر شارون بداية الحرب ونهايتها بـ"إنجازات" عينية يعرضها على المجتمع الإسرائيلي، وربما، أيضاً، على الولايات المتحدة. فحتى شارون لا يستطيع الاكتفاء بالحالة الشعورية الهستيرية لتبرير ما قام به. عليه أن يبرر ويفسر ويشرح. وإذا كانت المهمة المعلنة للحرب هي "القضاء على البنية التحتية للإرهاب" فعليه أن يظهر، ولو بالديماغوغيا، كيف تم ذلك.

وقد حاول شارون أن يعرض "الإنجازات" بلغة مفهومة أمريكياً من "تراث" العدوان الأمريكي على الشعب الأفغاني بشكل يبرر العدوان الإسرائيلي: ضرب البنى التحتية (تقابلها ضرب معسكرات التدريب في أفغانستان)، اعتقال الآلاف (يقابل معتقل جوانتنامو)، اغتيال وإعدام الأسرى والمعتقلين المناضلين (يقابله بن لادن مطلوب حيا أو ميتا). قد تجد إسرائيل مقابلا أمريكياً لقصف المدنيين، ولكنها لم تجد مقابلا للنزعة التخريبية لجنودها ولسرقة الممتلكات ولمنع العلاج عن الجرحى.

والأهم من ذلك كله أن إسرائيل لم تستطع أن تختزل الموضوع الفلسطيني إلى "مسألة إرهاب"، ولا حتى في الولايات المتحدة ذاتها، وذلك لوجود حالة اسمها الاحتلال والاستيطان. قد لا يفهم الرأي العام الأمريكي ما يفهمه الرأي العام الأوروبي عن حالة الاحتلال الكولونيالي، وقد يعتبر الاستيطان كلمة ذات دلالات إيجابية تذوتها المواطن الأمريكي من الذاكرة الجماعية حول تاريخه وتاريخ بلده الاستيطاني كما نقلت إليه عبر برامج التدريس والأفلام والأغاني. ولكن المواطن الأمريكي يفهم كلمة التمييز العنصري والأبارتهايد، كما يفهم مطالب ديموقراطية من نوع حق تقرير المصير، والانتخابات الحرة، وهكذا. وكلها مطالب يناضل الفلسطيني من أجلها. سيكون من الصعب، بل من المستحيل إلغاء الحق الفلسطيني أو تهميشه كقضية إرهاب حتى في الولايات المتحدة ذاتها.

ويصح هذا، كما يصح غيره من آفاق العمل السياسي، إذا ما طور الفلسطينيون، كحركة سياسية ومجتمعية وكحركة تحرر، وبشكل لا يحتمل التأجيل، الإستراتيجية اللازمة للتعامل مع الوضع الجديد الذي نشأ بعد العدوان الإسرائيلي الأخير والشامل، **وبخاصة بعد أن دفع شارون بسياسات القوة إلى حدودها القصوى، وكشف بذلك عن حدود سياسة القوة. من هنا ننطلق إلى مستقبل النضال الفلسطيني بالبناء على ما حصل، ولكي لا نبدأ من الصفر.**

في خضم النقاش حول جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في جنين ونابلس، وأثناء اجتماع عرفات – باول يوم الأحد ١٤/٤/٢٠٠٢، أقرت الحكومة الإسرائيلية اقتراح شارون وجيشه إقامة مناطق عازلة كثيفة الوجود العسكري بمظاهر

فصل مادية حادة على الأرض حول المدن الفلسطينية القريبة من الخط الأخضر: طولكرم وجنين والقدس.

وإضافة لحملة الاعتقالات الواسعة الهادفة إلى ضبط النضال الفلسطيني والتحكم به، شكل قرار الحكومة الإسرائيلية يوم ١٤ نيسان، أي بمرور أسبوعين على العدوان، بالفصل الديموغرافي الأمني في مناطق جنين وطولكرم والقدس نقطة فصل وتحول بين ما قبل العدوان وما بعده. لأنه شكل بداية علنية لنظام الأبارتهايد المزمع إقامته في فلسطين. لقد أعلن شارون في جلسة الحكومة أن الخطوط التي سيرابط على طولها الجيش الإسرائيلي ليست حدوداً سياسية. الأمر الذي أكد أن القرار الحكومي الإسرائيلي ليس بداية لانسحاب من طرف واحد، وإنما هو إقامة لنظام أبارتهايد من الفصل العنصري الديموغرافي كحقيقة واقعة، وبدون صفة دستورية أو رسمية. وما دام شارون لا يجد شركاء فلسطينيين للتفاوض حول "مرحلة انتقالية طويلة المدى" فإنه سيفرض هذه المرحلة من طرف واحد، وأي تعديل على هذا الفرض الإسرائيلي سوف يتطلب توجها فلسطينيا للتفاوض عليه، الأمر الذي سيتكفل تدريجيا وبفعل متطلبات الحياة اليومية بفرض أجندة مفاوضات جديدة لا تدور حول القدس أو اللاجئين أو المستوطنات أو الحدود، بل حول شروط وظروف التعايش في ظل الظرف الانتقالي المفروض. وإذا ما رغب الفلسطينيون بتطوير المفاوضات سياسيا مع إسرائيل فسوف تدور المفاوضات حول الكيان السياسي الفلسطيني، وحدوده وطبيعة، علاقاته مع إسرائيل. فقط في هذه الحالة تنسحب إسرائيل إلى حدود سياسية متفق عليها، ولو كمرحلة انتقالية، ولا علاقة لهذه الحدود بقضايا الحل الدائم واوسلو.

لقد كان قرار مجلس الأمن بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن التي اجتاحتها قرارا ناقصا وعاجزا. فقد كان واضحا أن إسرائيل سوف تخرج منها بغض النظر عن هذا القرار وعن "الضغط الأمريكي"، لأنها لم ترغب في الماضي، ولا ترغب في الحاضر بإدارة حياة السكان. والأهم من ذلك أنها تريد الحفاظ على وضع يمكنها من العودة لتنفيذ تفتيش أو اغتيالات متى شاءت، وأينما شاءت، وضمن معايير جديدة من التجاهل و"التمسحة" تجاه هذه الممارسات الإسرائيلية.

ولكن جرائمها يجب ألا تمر بغير عقاب، ويكمن التحدي السياسي في تحويل "انسحابها" نحو الحصار والجريمة المنظمة إلى بداية المعركة ضد نظام الأبارتهايد. فتجلي "الانتصار" الإسرائيلي على قرى الفلسطينيين ومدنهم ومخيماتهم، يكون برأي شارون ورئيس أركانه بفرض شروط إسرائيلية من طرف واحد على الأرض دون مفاوضات، أهم هذه الشروط المادية التي تفرض على الأرض هي هذه العوازل الأمنية بعرض مئات الأمتار وحتى خمسة كيلومترات، والتي تحول التجمعات الفلسطينية إلى معازل خلف أسلاك شائكة وحواجز وأسوار. في ظل هذا الأبارتهايد تتحول المناطق (أ) التي كانت تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية الأمنية إلى مناطق (ب) بمسؤولية أمنية إسرائيلية تدخلها إسرائيل متى شاءت و"عند الحاجة"، إلا إذا "تعاون" الفلسطينيون أمنياً مع إسرائيل. **ويشكل إقامة نظام الأبارتهايد من الفصل العنصري المحكم إضافة إلى هذا النظام أو التشكيل الأمني الجديد الترجمة العملية لهدف هذه المهمة العسكرية العدوانية الحقيقي.**

لقد نشأ وضع جديد بعد العدوان الإسرائيلي، ولم يحن الوقت لمناقشة خلفيات هذه الحالة الجديدة والإستراتيجيات الفلسطينية، أو انعدامها، في المرحلة السابقة. وما يهمنا في نهاية هذه السلسلة من المقالات هو تشخيص طبيعة المرحلة القادمة على الرغم من هذا الدمار المخيف وعبره. لا الحالة انتصار فلسطيني، معنوي أو مادي، ولا الحالة قريبة من الترانسفير، الذي يحوله بعض الندابين إلى موضوع عادي، أو طبيعي للنقاش.[١]

مميزات الوضع الجديد: ١. حالة الفصل العنصري المقبلة، ويتطلب التعامل معها استراتيجيات نضالية موحدة ذات طابع وطني ديموقراطي يميز حركة تحرر وطني تناضل من اجل العدالة والمساواة ضد العنصرية والاستيطان الكولونيالي والقمع والعنف الاحتلالي المستخدم. هذه إستراتيجية تتضمن المقاومة لجعل حالة الاحتلال ذات ثمن للاحتلال، ولكن بشكل يمكن المجتمع الواقع تحت الاحتلال من احتمال هذه المقاومة على المدى البعيد. ٢. تحول أمريكا من حليف إسرائيل في الصراع إلى طرف فيه، وهذا يعني انه من غير

(١) لا يفترض برأي الكاتب أن يطرح مثل هذا الموضوع كأنه إمكانية وسيناريو من ضمن إمكانيات عدة، بل كأنه آخر الدنيا، وليس فقط للفلسطينيين.

الممكن الاعتماد على هامش استقلال في الموقف الأمريكي تلعب فيه دور وسيط منحاز لصالح إسرائيل. وتحول أمريكا إلى طرف لا يعني أن الخيارات يجب أن تتراوح بين المواجهة الشاملة معها من ناحية أو توسلها من ناحية أخرى، وإنما يجب أن يعني هذا عدم توقع إنجازات من الإستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية القائمة. يجب مواجهة الموقف الأمريكي سياسيا خارج وداخل الولايات المتحدة، أي في المجتمع الأمريكي أيضا. وهذا لم يتم، فقد انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية من النضال من أجل اعتراف أمريكي إلى توسل الهامش الدبلوماسي الأمريكي المستقل عن التحالف مع إسرائيل في المفاوضات. ٣. تكشف عجز الحالة العربية الرسمية بشكل فاضح. فكل ما صدر رسميا عن الدول العربية أثناء هذه الحرب، وعلى الرغم من كل الجعجعة، هو اجتماع لوزراء الخارجية العرب يوم ٦ نيسان اقر التوجه لمجلس الأمن بغرض طلب فرض عقوبات على إسرائيل بموجب الفقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ثم ما لبثوا أن تراجعوا عن قرارهم هذا. هذا كل شيء. عن هذا تمخضت الحالة السياسية العربية. المسؤول العربي المتوسط متعاطف مع الفلسطينيين وحاقد عليهم في الوقت ذاته لأنهم يكشفون له عن عجزه، ويضطرونه إلى إحراج ذاته وإحراج الولايات المتحدة لو أراد أن يرخي لتعاطفه العنان، إذا أراد أن يتفاعل مع مزاج شعبه السياسي. قد يدفع هذا الشعور إلى التآمر مع الولايات المتحدة إذا كان من غير الممكن أو المرغوب مواجهتها. ٤. وضوح قوة الحالة الشعبية العربية وتعاطفها مع القضية الفلسطينية ولو بدون قيادات سياسية مبلورة، ويتضح، أيضاً، أن هذا العامل الشعبي العربي يشكل ضاغطا أساسيا على حكومات المنطقة وعلى اعتبارات الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن القضية الفلسطينية الحية فعلا في ضمير الأمة تكاد تتحول بالنسبة للحالة الشعبية العربية إلى سياسة هوية أي إلى تأكيد على الهوية العربية، وترجمة المعاناة والتناقضات إلى اللغة الفلسطينية المشروعة الموجهة ضد الآخر، الإسرائيلي، بدلا من النظام الحاكم. ٥. ضغط أمريكي على الدول العربية الحليفة لتلعب دوراً أكبر في "ترشيد" القيادات السياسية الفلسطينية المختلفة.

وعلى الرغم من تورط الولايات المتحدة في العدوان الإسرائيلي وتواطئها معه،

فإن إسرائيل لم تظهر تفهما لحاجات الولايات المتحدة الأمريكية بعده وأثناءه. ولم تعر إسرائيل نداءات بوش أي اهتمام، كما لم تستعجل أية مهمة تفهما لحرج الولايات المتحدة مقابل حلفائها من الأنظمة العربية. ولم تكتف إسرائيل بذلك، بل أوفدت رؤوس الكونغرس من ديموقراطيين وجمهوريين للتأثير على رئيس الولايات المتحدة، ليس فقط لصالح العدوان الإسرائيلي، بل، أيضاً، لمساعدة إسرائيل على أن تحصد نتائجه السياسية.

ولم يكتف شارون بصمت كولن باول في المؤتمر الصحافي في القدس أثناء زيارته المكوكية للمنطقة بعد العدوان، وامتناعه عن التعبير حتى عن الموقف الأمريكي العلني من الانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية، بل تجاوز ذلك إلى طرح تصوره للأبارتهايد كرؤية سياسية يتمخض عنها العدوان. لم يجد باول فكرة سياسية إسرائيلية واحدة ذات قيمة يتقدم بها للفلسطينيين أو للعرب. ودون ذلك لم يستطع باول، ولا حتى بمساعدة بعض العرب، إقناع الفلسطينيين بمناقشة موضوعات وهمية مثل وقف إطلاق النار (بين من ومن؟)، أو إعطاء تأكيدات حول "مكافحة الإرهاب" في المستقبل.

لم تتبن السلطة الفلسطينية أثناء العدوان وحتى اليوم المقاومة خياراً إستراتيجياً، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تفاوض بأدوات وتعبيرات مثل "وقف إطلاق النار"، أو ضرورة "مكافحة الإرهاب". ويبدو أن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا "تطبخان" معادلة ما تمكن الإسرائيليين من الادعاء أن في حوزتهم، بعد أن "أنجز" العدوان ما "أنجز"، جواباً سياسيا على المبادرة العربية للسلام من قمة بيروت، عندما حاول نتنياهو إحباط هذه المحاولة في اجتماع مركز الليكود الذي صوت ضد فكرة الدولة الفلسطينية يوم ١٢ من أيار.[٢]

لقد استنتجت الإدارة الأمريكية الحالية من فشل الإدارة السابقة في كامب ديفيد أن السبب يعود جزئيا إلى عدم منح الدول العربية دورا كافيا فيه وفي الإعداد له، وان القيادة الفلسطينية لا تستطيع وحدها، دون سند عربي واسع، التوصل إلى تسوية على قضايا كبرى مثل القدس واللاجئين. وتحاول إسرائيل استغلال هذا الاستنتاج الأمريكي لاقتراح مؤتمر إقليمي للسلام.

---

(٢) أي بعد يوم واحد من قمة شرم الشيخ.

ويعتبر المزاج السياسي العربي عموما، النموذج العربي- الدولي المشترك للتفاوض، أفضل من المسارات المنفردة وتناقضاتها، ولذلك بدا اقتراح شارون للوهلة الأولى وكأنه رضوخ لاستنتاجات الإدارة الأمريكية الحالية بما يتوافق مع المزاج السياسي العربي. ولكن اقتراح شارون لم يأت كبرنامج لمفاوضات سلام، بل لحوار عربي إسرائيلي بعد العدوان، أي بعد أن يتذوت العرب نتائج العدوان وسياسة القوة الإسرائيلية. وقد اشترط شارون استثناء عرفات، الأمر الذي يعني تقبل العرب أهداف العدوان الإسرائيلي الأخير كحقائق ناجزة. كما لم يقبل شارون مبادرة السلام العربية أساسا للمؤتمر الإقليمي، وهو، بالتالي، مؤتمر غير ملزم للحوار وليس للتوصل إلى تطبيق شروط تسوية متفق عليها.

والأنكى، والأمر أن مؤتمر شارون الإقليمي المقترح تجاهل سوريا ولبنان، وذلك لتتحول مشاركتهم إلى مطالب. فإذا استهجن البعض عدم دعوتهما تصبح الدعوة إنجازاً. لقد أحسنت سوريا ولبنان صنعا بعدم الرد إطلاقاً على موضوع المؤتمر، دلالة على عدم أخذ هذه الفكرة بجدية، وحتى دون انتقاد تغييبهما لئلا يفسر ذلك مطلباً.

كما أن الرد العربي في قمة شرم الشيخ على اقتراح المؤتمر الإقليمي بالتمسك بمبادرة بيروت يعني عدم قدرة إسرائيل على فرض الهزيمة على العرب. لقد ولد هذا الاقتراح بتشوهات حادة وتحاول الولايات المتحدة، حتى كتابة هذا الفصل، إحياءه بالتنفس الاصطناعي. ولكن قرار مؤتمر الليكود ضد دولة فلسطينية يعرقل هذه المحاولة.

في ظل المعطيات الحالية، يبدو أن الاقتراح المادي والملموس الوحيد الذي يواجهه الشعب الفلسطيني هو اقتراح الأبارتهايد، ويجب أن تقابله سياسات مقاومة ملموسة ذات إستراتيجية موحدة. ويتطلب واقع الأبارتهايد في حالة فرضه برنامجا سياسيا وإستراتيجية مقاومة موحدة مشتقة منه. هذه الإستراتيجية وحدها قادرة أن تستثمر حتى التضحيات الأخيرة التي تمت في غيابها، فهي قادرة أن تبدأ بشن الحملة على إسرائيل كدولة أبارتهايد كولونيالي تعج بمجرمي الحرب الذين يجب محاسبتهم. ليست الأولوية بعد العدوان للمعركة الدبلوماسية بل لمعركة شعبية تشن عالميا وفي العالم العربي بلغة

ديمقراطية مفهومة ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين. هذه المعركة كفيلة بنشر المزاج السياسي اللازم لاستقبال المعركة السياسية والدبلوماسية القادمة ضد نظام الأبارتهايد. مع شارون بلغت سياسية القوة الإسرائيلية حدودها، والعمل السياسي الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية بعدها إذا كانت محكومة باستراتيجية هي ربح صافٍ للفلسطينيين وخسارة لإسرائيل.

ترسيخ نظام الأبارتهايد

لم يكن لقرار مجلس الأمن الذي دعا إسرائيل للانسحاب من المدن الفلسطينية بعد احتلالها في نيسان من العام ٢٠٠٢ قيمة تذكر كما أسلفنا، فإسرائيل لم ترغب منذ البداية بالبقاء في المدن الفلسطينية وإدارة حياة السكان فيها. لقد عبرت إسرائيل الرسمية عن ذلك في أكثر من مناسبة: الهدف هو إنهاء المهمة و"الانسحاب". ولولا المسؤولية السياسية التي لا تسمح لنا بالحديث بتقييم المؤرخ حول معنى بقاء الجيش الإسرائيلي أو الانسحاب من المدن لقلنا كلاما آخر في هذا الموضوع. ولكن القوات الإسرائيلية وضعت نصب أعينها تنفيذ ثلاث مهام:

١. ضرب البنى التحتية والبشرية للمقاومة ضمن عملية انتقام وجهت ضد المجتمع الفلسطيني.

٢. توثيق السيطرة والرقابة الأمنية وجمع المعلومات عبر الاعتقالات.

٣. الانسحاب وتحويل الحصار الذي كان يفرض بين حين وآخر إلى نظام فصل عنصري باتجاه واحد، ولا يصح أن يطلق على هذا النظام غير تسمية الأبارتهايد الفصل العنصري.

ولا ينتظر النظام الجديد قبول مبادرات كبيرة للانسحاب والفصل من طرف واحد من نوع اقتراح حاييم رامون الذي يحول الانفصال إلى خطة سياسية، تتضمن تفكيك بعض المستوطنات الصغيرة، كما لا ينتظر العودة إلى المفاوضات ليفرض ترتيبات من طرف واحد.

ينتج هذا النظام ذاته بغض النظر عن التطورات السياسية على الأرض، كما يحتفظ لنفسه بحق التكيف مع أية تطورات سياسية في المستقبل، ومع ما يطرأ

من تغيير بالوضع الأمني. القاعدة هي الإغلاق والحصار وتواجد الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب حول المدن لدخولها حسب الحاجة الأمنية التي تراها إسرائيل، وبدون أية حسابات سياسية، لأنه تم تثبيت هذا الإجراء كقاعدة وليس كاستثناء، والدليل انه ورد في البيان المشترك بين الرئيس بوش وبوتين،[٣] وذلك عبر تثبيت عبارة حق إسرائيل بالدفاع عن ذاتها أمام الإرهاب (في بيانهما المشترك). وهذا يعني أن إسرائيل تدخل وتخرج وتقتل وتعتقل دون وازع أو رادع دولي. الخارج عن القاعدة هو الاجتياح الشامل مرة أخرى، فقط تكرار حالة الاجتياح الشامل يخرق حالة "الوضع القائم" status quo الجديد.

لقد وضع هذا النظام معايير سلوكية إسرائيلية جديدة، وهو قادر على التكيف مع خطوات سياسية تبدو راديكالية مثل إجراء انتخابات في مناطق السلطة الفلسطينية وغيرها.

لم يقم النظام الجديد بناء على قوانين جديدة تحوله إلى حالة قانونية، ولكنه يطور معايير جديدة غير مكتوبة يضاف إليها محاولات متكررة لسن قوانين في الكنيست تثبت هذه الحالة، وما يعيق سن هذه القوانين هو اختلاف الحكومة مع أصحاب القوانين على قضايا إجرائية غير مبدئية.[٤]

ولكن نظام الأبارتهايد الجديد يطور ثقافته السياسية. والثقافة السياسية التي تبرر نظام الأبارتهايد هي العنصرية. وقد تحولت الثقافة السياسية العنصرية إلى حالة علنية شرعية في إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فان الأبارتهايد المفروض على "غيتوات" و"كانتونات" الضفة والقطاع لا يمكن أن تقتصر عليها من حيث الأجواء العنصرية التي تبررها ، ولا بد أن يمتد إلى الداخل. فالحاجز هو ليس فقط الحاجز الذي يفصل بين المدينة الفلسطينية والعالم الخارجي، وإنما الحاجز هو الحاجز المعنوي والثقافي والسياسي الذي يخترق المجتمع الإسرائيلي، ويقوم بعملية إقصاء للعرب، بمن في ذلك المواطنون العرب في إسرائيل.

(٣) الصحافة العالمية يوم ٢٦ أيار ٢٠٠٢.

(٤) انظر النقاش الذي دار في الكنيست يوم ٥/٢٩ حول اقتراح قانون النائب أوري أريئيل، من قيادة المستوطنين، لمصادرة أموال السلطة الفلسطينية الموجودة لدى إسرائيل لتسديد ديون هذه السلطة، وإنهاء الاتفاقيات الاقتصادية التي تبقت من أوسلو.

المثال الأفضل على انتشار الثقافة العنصرية وشرعيتها هو حديث ومواقف أيهود باراك في المقابلة التي خص بها مجلة NEW YORK REVIEW OF BOOKS.[٥] وبالطبع، فإن صمت الأكاديمي المؤرخ بيني موريس على أفكار باراك العنصرية وإيحاءاته انه يوافق عليها، تقدم شهادة أخرى على انتشار العنصرية في المجتمع الإسرائيلي على نحو يرتبط بتبرير خطوات سياسية.

والمهم في شهادة باراك هذه أنها جمعت بين التحريض على الفلسطينيين في المفاوضات والتحريض على مواقف العرب في الداخل (التيار القومي المتطرف)، كما أنها جمعت افتراضات عن موقف قيادات السلطة الفلسطينية السياسي مع افتراضات عن مواقف عرب في الداخل تتشابك كلها في نوع من المؤامرة الواحدة.

عرضت هذه الآراء كلها في ظل فرضيات كبرى من نوع أن القيادات الفلسطينية تكذب "لأنها وليدة ثقافة لا يؤدي فيها الكذب إلى "عدم توافق"، أي إلى" تنافر معرفي". خلافا للحضارة الغربية اليهودية-المسيحية" وقد استخدم باراك مصطلح cognitive dissonance (تنافر، عدم توافق معرفي) بشكل غير موفق في هذا المكان. ويتابع أيهود باراك أن مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي السابق (قل لي من مصادرك أقول لك من أنت) قال له إن هنالك مجتمعات لا يفيد فيها جهاز كشف الكذب، لأن الكذب لا يؤثر كما يبدو على أعصاب الكاذب ابن هذه الثقافة.

ما يهمنا أن حالة أيهود باراك تكاد تكون نموذجية بالنسبة للجمهور الإسرائيلي، وهي تنطلق مما يلي:

١) إن العرب لا يكتفون بدولة فلسطينية. ٢) رفض العرب اعتبار فكرة الدولة وحدها وبحد ذاتها كحل للقضايا كافة تعني أنهم يرفضون عروضاً كريمة، وأنهم في الواقع يرفضون السلام القائم على الدولتين. ٣) رفضهم لفكرة الدولتين يعني عدم تراجعهم عن مفهوم الدولة الواحدة. ٤) يلتقي هذا التصور مع ما يبدو بنظر المرعوبين من أمثال باراك وكأنه طرف المؤامرة الآخر الذي يطالب من الداخل بدولة لجميع مواطنيها مستغلاً الديمقراطية الإسرائيلية.

(٥) عدد أيار ٢٠٠٢.

وهذه مواقف قومجية عربية تتلبس بلباس الخطاب الديمقراطي، مقابل مواقف فلسطينية رافضة للسلام تكذب برأيه عندما تدعي أنها تؤيد السلام، ولا يسبب لها الكذب حرجاً. وبنظر باراك في هذه المقابلة، جاء عرفات إلى كامب ديفيد "لأداء دور"، أي أنه جاء ليفشل المؤتمر.

والحل طبعاً حسب باراك هو: ١. تقييد الديمقراطية الإسرائيلية في الداخل ومنع الشرعية البرلمانية عن مواقف سياسية قومية عربية خاصة، كما يعبر عنها في "دولة المواطنين" التي يؤكد تناقض الطابع الصهيوني للدولة مع المساواة. ٢. تقليل عدد المواطنين العرب عبر مبادلة لبعض القرى العربية، ٣. الاقتناع بأن السلام مع الفلسطينيين غير وارد طالما أن جيل النكبة ما زال حياً. وبالتالي الاعتماد على سياسات القوة يضاف إليها الفصل من طرف واحد.

هذه الاقتراحات التي تحولت إلى مسلمات في المجتمع الإسرائيلي، بدرجة كبيرة بفضل مساهمة باراك التاريخية أيضاً، هي البنية السياسية اللازمة للحفاظ على نظام أبارتهايد في العلاقة مع السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال، وتكييف الديمقراطية الإسرائيلية لهذا الواقع من جديد.

من شأن هذا الواقع الجديد أن يأتي على ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني، وأن يجعل المجتمع الفلسطيني أكثر تعرضاً للتفتت والتشظي. وهو لا ينجح على الرغم من الثمن المرتفع الذي يدفعه الفلسطينيون بجلب الأمن للمجتمع الإسرائيلي، ولكنه يحافظ على حالة من العمليات الانتقامية المتوالية وردود الفعل، ويتحين الفرصة لعملية عسكرية جذرية واسعة، وقد يطرد فيها بعض الفلسطينيين من نقاط التماس إيغالاً في نهج الأبارتهايد.

هذا النظام يدعو الفلسطينيين طبعاً إلى "ترتيب شأنهم الداخلي" بشروط إسرائيلية، ثم التفاوض على تحسين شروط الحياة في ظله، وربما يتم التوصل لإحداث تعديلات أساسية عليه. ولكن على الرغم من طغيان نظام الأبارتهايد، فإنه حالة مفضوحة تماماً، لأنه يجعل الاحتلال في مواجهة شاملة مع المواطن العادي، حريته، حرية حركته، حرية نشاطه الاقتصادي...الخ.

كما أن الأبارتهايد حالة عنصرية يسهل النضال ضدها دولياً. ولكن حتى حالة مثل حالة الأبارتهايد الإسرائيلية تحتاج في مواجهتها إلى إستراتيجية

موحدة ومتناسقة على مستوى مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي والغربي وعلى مستوى النضال والمقاومة. ولا بد أن تنهار حالة الأبارتهايد إذا توفرت الإستراتيجية السياسية والنضالية الموحدة والخطاب السياسي الوطني الديمقراطي التحرري في مواجهتها.

بعد العدوان، إذا أردت أن تعرف ماذا في إسرائيل...؟

ثبت يوم ٢٢ أيار ٢٠٠٢ عندما تراجعت حركة شاس عن تصويتها ضد تقليصات الميزانية الإسرائيلية، وغادر نوابها القاعة أملاً بالعودة إلى الحكومة، ثبت أنه ليس بالإمكان الهروب من القضية الأساسية التي تواجه إسرائيل، والتعلق بحبال شاس التي هي أقل وزناً ووثوقاً من حبال الهواء.

القضية الأساسية التي تواجه إسرائيل حكومة ومجتمعاً اليوم هي قضية نظام الأبارتهايد الذي تقيمه في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي بدأ يزحف، أيضاً، ليشمل الداخل الإسرائيلي. يفجر هذا النظام صراعات عدة مع المجتمع الفلسطيني حتى على الرغم من انشغال قياداته بصراعات النفوذ، وحتى بغياب إستراتيجية تحرر وطني. ولا بد أن تستثمر إسرائيل القوة لكي تحافظ على نظام فصل عنصري بثلاثة عشر كانتوناً، إضافة إلى قطاع غزة خلف إغلاق شامل لم تعرفه جنوب أفريقيا في أسوأ أيامها. فقد كانت هنالك في جنوب أفريقيا قوانين عبور pass laws، وحتى في أسوأ الحالات كان لدى المواطن حد أدنى منظم من حرية الحركة بشكل يمكنه من تخطيط يوم الغد وتوقع وحساب خطواته. أما في الأبارتهايد الإسرائيلي الحالي فيرتبط كل شيء بإرادة أجهزة الأمن الاعتباطية وممثليها على الأرض، أي ميدانياً.

ونكرر أنه حتى عندما يتم هذا الصراع في ظروف غياب إستراتيجية فلسطينية موحدة، فإنه لا بد أن يكون مكلفاً للاقتصاد الإسرائيلي، إن كان ذلك في مجال تدفق الاستثمارات والسياحة، أو في ما يترتب عنه من تقليص المصاريف العامة للدولة، ثم الصراعات الاجتماعية الناتجة عن ذلك خاصة في مجال الرفاه الاجتماعي.

تفجر النقاش عندما قدمت الحكومة خطة طوارئ بعد العدوان لتقليص مصروفات الدولة بثلاثة عشر مليار شيكل إضافة للتقليصات في ميزانية الدولة الأصلية للعام ٢٠٠٢. في هذه المرة تفجر هذا النقاش حول تقليص ميزانية مخصصات الأطفال عبر تقليص مخصصات أبناء من لم يخدموا في الجيش، وهذه خطوة لا شك بعنصريتها مثلها كمثل تجميد إجراءات لم شمل العائلات للمواطنين العرب مع أزواج وزوجات عرب من خارج إسرائيل.(٦)

على أية حال، "عام بعض العرب على شبر ماء" وفتلوا عضلاتهم أمام عدسات وسائل الإعلام ناشراً الوهم أن شاس، التي سبق وادعي أنها حركة معتدلة وسلامية وغير ذلك من الآراء المسبقة غير المؤسسة على حقائق أو حجج، أن شاس هذه ستقود النضال الاجتماعي في أيام الحرب والتوتر، وأنها ستدافع عن حقوق الأطفال الذين لم يخدم أحد والديهم في الجيش. فماذا حصل؟

أصدر شارون رسائل تفصل وزراء حركة شاس من الحكومة، وتبين فوراً ما يلي: إن شارون خرج في الليلة نفسها من "أزمة" إسقاط اقتراح الحكومة يوم ٢٠ أيار أقوى مما كان. وذلك للأسباب التالية: ١) ظهر شارون حازماً مع "ابتزاز" الأحزاب الدينية، ويلقى هذا الحزم شعبية في المجتمع الإسرائيلي. ٢) بإمكان رئيس الحكومة الإسرائيلي في ظروف المواجهة في ظل الأبارتهايد القائم أن يطرح تقليص الميزانية كمسؤولية وطنية بحكم ضرورته لتمويل الأمن والمواجهة، وبإمكانه في ظل الأجواء الحربجية السائدة أن "يفضح" القوى المعادية لهذه التقليصات كأنها عديمة المسؤولية الوطنية. ٣) تبين للمرة الألف أن حركة شاس هي حركة انتهازية يهمها قبل كل شيء الحفاظ على الوزارات التي تتولاها منذ اكثر من عقد ونصف مع انقطاعات قصيرة. كما ثبت أن حركة شاس لا تصمد أمام الديماغوغيا الوطنية والشوفينية، بل إن خطابها السياسي هو جزء لا يتجزأ منها. وقد شهدت على ذلك مواقف الحركة

(٦) قرار جلسة الحكومة الإسرائيلية المهمة بناء على توصيات وزير الداخلية من يوم ١٢ أيار ٢٠٠٢. لقد طرح وزير الداخلية الإسرائيلي تجميداً شاملا لإجراءات لم الشمل للفلسطينيين مستندا إلى كون من نفذ إحدى العمليات الاستشهادية في حيفا قد حصل على هوية إسرائيلية في أعقاب لم الشمل بين أمه وزوجها العربي من داخل الخط الأخضر. والحقيقة أن هذه الخطة عرضها هذا الوزير مرات عدة على الحكومة في السنة والنصف الأخيرة، ولاعتبارات ديموغرافية وليست أمنية متعلقة بميزانية الدولة.

المعادية لأي تنازل إسرائيلي نوعي في المفاوضات وبعدها منذ العام ١٩٩٩، وبخاصة أثناء مفاوضات كامب ديفيد. وقد اعتبرت الحركة أفكار باراك قبل المفاوضات حجة للانسحاب من حكومته.

لقد تبين أن تصويت ٤٧ ضد ٤٤ لإسقاط ميزانية الطوارئ (التقليص بميزانية الدولة العادية) كان اقل من عابر. وما كادت الفرحة بوجود شينوي العلمانية وشاس المتدينة في معسكر العداء لحكومة شارون، كل لأسبابه، تشهد على خفة صاحبها حتى تبين أن عمقها أقل من شبر ماء. فعادت شينوي وامتنعت عن التصويت، وحيت رئيس الحكومة على حزمه ضد المتدينين، كما غادرت شاس القاعة في محاولة يائسة وحاسرة الرأس لإقناع رئيس الحكومة بسحب رسائل الإقالة.

وحتى لو بقيت شاس خارج الحكومة، فإن نتيجة ذلك لن تكون تقديم موعد الانتخابات، بل توسيع الحكومة الإسرائيلية نحو اتجاهات أخرى مثل حزب "شينوي" "والاتحاد الوطني" وغيره. ولكن حركة شاس عادت إلى الحكومة، وانتهت أزمة بعشرة قروش. وتبين مرة أخرى أن العرب لا يستطيعون أن يبنوا سياساتهم على الصخب الإعلامي لإسرائيل أو "عرب إسرائيل".

على الرغم من معرفتنا بالتناقضات القائمة في المجتمع والدولة الإسرائيليين، اقتصادية وغير اقتصادية، فإننا نؤكد والتطورات تؤكد، انه لا توجد ديناميكية كافية في المجتمع الإسرائيلي المجند في حالة أبارتهايد لإحداث التغيير اللازم.

ومن لا يفقه ذلك لا يدرك الأثر الحقيقي للصراع الاجتماعي والسياسي في ظل نظام الأبارتهايد على المجتمع الإسرائيلي. لقد عاد حتى من غاب عن التصويت يوم ٢٠ أيار (عندما سقطت خطة الطوارئ الاقتصادية)، من نواب حزب العمل للتصويت إلى جانب الحكومة يوم ٢٢ أيار (عندما عادت الخطة ونجحت). وإذا اختار حزب العمل الخروج من الحكومة لصالح العمل في المعارضة، فإنه سوف يفعل ذلك لأهداف انتخابية محضة في محاولة لتأكيد هويته السياسية المنفصلة عن هوية الليكود.

ما زالت الديناميكية الأساسية القادرة على التأثير على صنع القرار السياسي الإسرائيلي هي ديناميكية الصراع ذاته: الموقف العربي، الموقف الأمريكي،

قوة ونجاعة النضال الفلسطيني نفسه... وهكذا يتم تفعيل وتأجيج التناقضات الحزبية والاجتماعية والاقتصادية، والصراعات على النفوذ القائمة في المجتمع الإسرائيلي، ولا شك في ذلك. ولكن العوامل الخارجية هي القادرة على تفعيل هذه التناقضات، فهي بحد ذاتها لا تولد طاقة كافية لتفكيك الوحدة الوطنية الإسرائيلية، ولتحدي سيادة الخطاب السياسي الوحدوي في الشارع الإسرائيلي.

لقد أثرت المواجهة على الوضع الاقتصادي الإسرائيلي. ففي العام ٢٠٠١ قدرت توقعات وزارة المالية الإسرائيلية لمعدل النمو العام ٢٠٠٢ بـ ٤٪، ثم ما لبث أن تغير إلى ٢٪، وفي آذار من العام نفسه توقعت وزارة المالية نموا لا يكاد يغطي النمو الديموغرافي بمعدل ٠,٥٪. كما قدرت الخسائر من الإنتفاضة قبل الاجتياح بـ ٢٣ مليار شيكل أي ٥ مليارات دولار في حينه. وأدت التقليصات في مصاريف الدولة والركود الاقتصادي العميق إلى رفع معدلات البطالة لتصل إلى ١٣٪.(٧) ولكن هذا التأثير لم يترجم سياسياً بعد، وذلك لأن القوى السياسية الفاعلة في التناقضات الإسرائيلية الداخلية غير قادرة على ترجمته إلى خلاف سياسي واحتجاج سياسي على السياسات التي أدت إلى هذه الأوضاع الاقتصادية.

تسود في إسرائيل نقمة عارمة على تردي الأوضاع الاقتصادية والبطالة والتضخم الزاحف المتمثل بارتفاع سعر الدولار، ولو سادت هذه في ظروف عادية لما توقفت الإضرابات. ولكن هذا التذمر الاجتماعي تم في ظل هيمنة تناقض نظام الأبارتهايد على كل التناقضات الأخرى.

من أجل التأثير سياسياً على المجتمع الإسرائيلي دون العوم على شبر ماء، والفرح غير المبرر من نتيجة تصويت في جلسة كنيست عابرة لا يمكن الاكتفاء بالأثر الاقتصادي للصراع وتأثيره على المجتمع الإسرائيلي، بل تلزم إستراتيجية سياسية لترجمته إلى موقف سياسي.

هذه الاستراتيجية السياسية العربية الفلسطينية الموحدة والتي تنسجم معها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، ضد نظام الأبارتهايد هي الغائب الأساسي،

(٧) يديعوت أحرونوت ٥ آذار ٢٠٠٢.

والذي على الرغم من أهميته لا تتناوله النقاشات الدائرة. إذا كانت الساحة الإسرائيلية مهمة، وإذا كان الرأي العام الإسرائيلي ذا أهمية، فيجب أن يأخذ التأثير عليه بعين الاعتبار عند وضع الإستراتيجية السياسية الموحدة. ولكن لا هذا الأصل قائم ولا الفرع المتعلق بالتأثير على السياسة الإسرائيلية، ولذلك فأن التخبط والارتباك هو سيد الساحة.

الرأي العام الإسرائيلي في سياق مسألة الاستراتيجية الفلسطينية

يوم ٨ آب من العام ٢٠٠١، أجاب ٦٠٪ من المواطنين اليهود أنهم يدعمون العودة إلى المفاوضات، ولكن ليس في إطار أوسلو الذي أيده في الاستطلاع نفسه ٣٠٪ فقط. وكان ٦٤٪ مع زيادة وتصعيد استخدام القوة ضد الفلسطينيين.(٨) وفي الاسبوع نفسه أكد استطلاع آخر للرأي العام ان ٧٦٪ من اليهود الإسرائيليين يؤيدون سياسة الاغتيالات الموجهة ضد الكوادر الفلسطينية، عارضها فقط ١٧٪.(٩) وما زال الرأي العام في هذا الإستطلاع منسجما مع ذاته، فهنالك أغلبية ترى ان الاغتيالات تسهم في ردع أو منع "الإرهاب". من المفيد هنا ان ننتقل إلى استطلاع آخر للرأي العام بعد أربعة أشهر فقط، لنجد ان ٢٢٪ فقط من اليهود الإسرائيليين مقتنعون بأن الاغتيالات تقلل من وطأة "الإرهاب"، في حين يعتقد ٤٥٪ انها تزيد من العمليات الفلسطينية، في حين لا يرى ٣١٪ علاقة بين الإغتيالات الإسرائيلية والعمليات الفلسطينية.(١٠) وهنا نلاحظ أول التناقضات التي ترافق هذا النوع من الرصد للمزاج الشعبي. فالمزاج الشعبي يعج بالتناقضات، ولا يحدد ذاته بموجب استنتاجات متماسكة منطقيا، ففي استطلاع الرأي العام نفسه الذي ترى فيه الأغلبية ان الاغتيالات ضد الكوادر الفلسطينية لا تساهم في ضمان الأمن الإسرائيلي، أو في "مكافحة الإرهاب"، نجد ان ٧٤٪ تؤيد استمرار سياسة الاغتيالات، وتعارضها ٢٤٪، اي بتناسب عكسي بين نسبة تأييد الوسيلة ونسبة الاعتقاد بنجاعتها.

(٨) استطلاع مقياس السلام لشهر تموز ٢٠٠١، هآرتس ٨ آب ٢٠٠١

(٩) معاريف ١٠ آب ٢٠٠١

(١٠) ديديعوت احرونوت، ٧ كانون الأول ٢٠٠١، استطلاع "داحف" للرأي العام.

كما نجد النتائج نفسها في استطلاع آخر من تلك الفترة: ٧٧٪ يدعمون استمرار الاغتيالات. كما نجد بداية الإنتقال منها إلى تصعيد نوعي بعد استمرار العمليات الفلسطينية ضد المدنيين: ٦٨٪ يؤيدون اجتياح مناطق السلطة،[١١] مقابل ٣٠٪ فقط أيدوا ذلك قبل اربعة اشهر، حين كان ٦٢٪ من المستطلعين ضد دخول مناطق السلطة بعملية عسكرية.[١٢] من الآن فصاعدا سوف نجد هذا التوجه في كل استطلاع تقريبا.

الاستنتاج من فشل سياسة القوة في تحقيق نتائج لا يذهب بالرأي العام إلى استنتاج ضرورة التخلي عنها، بل باتجاه المزيد من القوة دون ان يؤثر هذا كله على المواقف السياسية من الحل. ففي نهاية العام ٢٠٠١، نجد توجها إسرائيليا للاستنتاج الذي لا يحتاج إلى نباهة أو عبقرية ان شارون فشل في تحقيق الأمن لإسرائيل (٦٠٪) مع استمرار الثقة به ٥٧٪ (مقابل ٦١٪ في الشهر الذي سبقه). ولكن نجد ان ٧١٪ في الاستطلاع نفسه يدعون لعملية عسكرية واسعة النطاق ضد السلطة الفلسطينية، ونجد نسبة ٢٥٪ فقط ضد مثل هذه العملية،[١٣] كما نجد نسبة ٥١٪ مع تقويض السلطة الفلسطينية. في استطلاع آخر نشر في التاريخ نفسه يعتقد ٤٥٪ ان سياسة الاغتيالات تأجج العمليات الفلسطينية، في حين يعتقد ٢٢٪ فقط ان هذه السياسة تساهم في لجمها، كما نجد أغلبية غير راضية عن نتائج سياسات الحكومة الأمنية والاقتصادية مع أغلبية ٦٤٪ تثق بشارون، وتعتمد عليه على الرغم من كل شيء.[١٤]

ثم يبدأ المجتمع الإسرائيلي بفقدان الثقة بالتدريج بشارون، وهذه نزعة منهجية في استطلاعات شباط وآذار من العام ٢٠٠٢. مثال على ذلك، استطلاع معاريف، حيث يعتقد ٥٨٪ من المستطلعين انه ليس لدى شارون منهج، و٢٩٪ فقط من المستطلعين يعتقدون عكس ذلك.[١٥] وفي استطلاع آخر، يعبر ٦١٪ عن خيبة أملهم من شارون في المجال الأمني، و٧٥٪ في المجال السياسي. وتأتي

(١١) استطلاع مقياس السلام: هآرتس، ٥ تشرين الثاني ٢٠٠١

(١٢) معاريف، ١٠آب ٢٠٠١.

(١٣) معاريف، ٧ كانون الأول ٢٠٠١.

(١٤) يديعوت احرونوت، ٧ كانون الأول ٢٠٠١

(١٥) معاريف، ١ شباط ٢٠٠٢

هذه النتائج بعد هجوم ناجح نفذ ضد دبابة مركفاة وطاقمها في غزة، وهجوم ناجح آخر ضد جنود على حاجز في منطقة رام الله وبدء عمليات كتائب الاقصى الاستشهادية على أثر اغتيال نشيط فتح رائد الكرمي يوم ١٤ كانون الثاني من العام نفسه.

في شهر تموز من العام ٢٠٠١، اعتقدت نسبة ٧٧٪ في استطلاع للرأي العام ان شارون يتمتع بالمصداقية كرئيس حكومة، اما في شهر شباط ٢٠٠٢، فقد اعتقد ذلك ٥٤٪ في استطلاع للصحيفة نفسها. كما اعطى ٦١٪ [١٦]شارون علامة غير جيد على معالجة الإنتفاضة. وفي استطلاع لمعاريف قبل شهر ونصف من الاجتياح يقول ٤٩٪ ان القيادة الإسرائيلية قد فقدت السيطرة على الأوضاع، وانها لا تملك برنامجا أو منهجا.

واذا أردنا ان نفهم خيبة الأمل النسبية هذه من شارون، علينا ان نفهم ماذا توقع الإسرائيليون من شارون؟ في أوج شعبية شارون قبل اسبوعين من انتخابه بأغلبية كبيرة، أجاب ٤١٪ من الإسرائيلين ان انتخابه سوف يبعد السلام، في حين اعتقد ٢٦٪ انه سيقرب السلام، بينما ذهب ٢٦٪ إلى انه لن يؤثر في هذا السياق. وكإجابة على طرح السؤال من زاوية أخرى، اعتقد ٤٣٪ ان انتخابه يزيد من إمكانية نشوب الحرب، بينما رجح ٣١٪ انه لن يؤثر على إمكانية الحرب، وفقط ١٨٪ أكدوا ان من شأنه أن يبعدها.[١٧] لم يتوقع الإسرائيليون من شارون ان يجلب السلام، وارجح انهم توقعوا ان يزداد الوضع تعقيدا، ولكنهم بحثوا عن رجل قوي يواجه وضعا أمنيا صعبا، ويواجه وضعا سياسيا فيه فراغ تفاوضي نتيجة لـ"سقوط أوسلو" و"غياب الشريك" الفلسطيني الذي اعلنته إسرائيليا حكومة الليكود والعمل على حد سواء.

وطالما بقي الوضع صعبا، يحافظ شارون على الأغلبية لان "الوضع صعب"، ويحتاج إلى "رجل قوي"، وفي غياب بدائل سياسية مطروحة لا توجد، ايضا، بدائل لسياسة شارون التي تستنتج من فشل سياسة القوة المزيد من القوة، ويدفعها الرأي العام بالاتجاه ذاته. ولذلك، لا تستطيع إستراتيجية المقاومة ان

(١٦) يديعوت أحرونوت ٢٢ شباط ٢٠٠٢.

(١٧) هآرتس ٢٦كانون الثاني ٢٠٠١

تبني مخططاتها على الادعاء الشعبوي المنطلق من أن "العمليات الاستشهادية تفشل نظرية شارون الأمنية"، أو انها "تدب الرعب في قلوب الصهاينة". فالصراع مع شارون ليس نظريا، ولا يدور حول "النظرية الأمنية". قد تفشل "النظرية الأمنية"، فيستنتج من هذا الفشل المزيد من استخدام القوة. أما الخوف والرعب، فمثله كمثل العنف، ليس مقولة سياسية. وقد يقود الخوف إلى مسلكيات سياسية متناقضة بموجب القناعات السياسية المختلفة وبموجب البرامج المختلفة المطروحة وآفاقها. فمثلا، تتخلل كافة الاستطلاعات للرأي العام الإسرائيلي في فترة الإنتفاضة مكابرة جماهيرية تتجلى باغلبية مثابرة بعد العمليات وقبلها بين ٦٥٪ و ٧٠٪ تؤكد أن المجتمع الإسرائيلي متماسك، وأكثر قدرة على الاحتمال من المجتمع الفلسطيني. وهذه بالطبع مقولات سياسية تكاد تكون ايديولوجية تجسد حالة الوحدة الوطنية فيما يبدو كأنه صراع وجود. يحدث هذا رغم وجود أغلبية مثابرة تؤكد ما يلي ايضا: ان القوة لن تحل مشكلة "الإرهاب"، وان المزاج العام متشائم، وان الوضع الاقتصادي سيء. ولكن كأن المجتمع الإسرائيلي في ظل حكومة وحدة وطنية وفي غياب بدائل سياسية مطروحة يتجنب في عملية طرحه لذاته وتقديم مواقفه ان يبدو كأنه لم يستفد من التجربة اللبنانية.

والعمليات الفدائية ضد المدنيين لا تقدم بديلا سياسيا، وكأن رسالة المجتمع الإسرائيلي لذاته وللآخر عبر الاستطلاعات: لا يوجد مخرج، وبالتالي لا بد من التظاهر بالصمود. وعلى الفلسطيني اذا أراد ان يناضل بغرض تحقيق النصر ان يستنتج ان على إستراتيجية المقاومة ان تتضمن المخرج السياسي، إضافة للثمن الذي يدفعه الاحتلال.

ولذلك ايضا نجد ان يديعوت احرونوت تنشر نتائج استطلاعها بعد الاجتياح تحت عنوان "إسرائيل تعود إلى شارون". فعلى الرغم من ان ٥٢٪ بقوا متشائمين بعد الاجتياح، فان ٦٢٪ من المواطنين يعتمدون على شارون وعلى مصداقيته المرتفعة.[١٨] وتستمر شعبية شارون بالارتفاع إلى ان تصل أوجها في ادائه مرة اخرى كـ"رجل قوي" في الازمة مع حركة شاس المذكورة اعلاه.

(١٨) يديعوت احرونوت، ٥ نيسان ٢٠٠٢.

ونعود إلى التناقضات اياها: دعم الاجتياح الإسرائيلي اكثر من ٧٥٪ من اليهود الإسرائيليين وعارضته نسبة عشرين بالمائة.[١٩] ومع ذلك فقد اعترف المستطلعون الإسرائيليون انهم قد غيروا عاداتهم اليومية بالخروج من البيت ٥٥٪، وانهم قد قللوا من زيارة أماكن الترفيه، أو انقطعوا عنها تماما في الآونة الاخيرة (٦٩٪).[٢٠] وبعد الاجتياح بحوالي الشهر، يقول ٥٦٪ من اليهود الإسرائيليين انهم يشعرون انهم أكثر أمانا، و١٣٪ يشعرون بأمن أقل، وبالنسبة لـ ٢٩٪ لم يحصل تغيير.[٢١] وبعد مرور شهرين على الاجتياح، نجد ان نسبة الذين يشعرون بامن أكبر نتيجة لهذه العملية قد انخفضت إلى ٤٦٪، اما نسبة الذين لا يلاحظون التغيير بوضعهم الأمني، فقد ارتفعت إلى ٣٦٪، ولم تتغير تقريبا نسبة الذين يشعرون بأمن اقل ١٤٪. وهذا يعني أغلبية لا ترى ان الاجتياح قد عاد بأية فائدة على المستوى الأمني.[٢٢]

لا يمكن تفسير معطيات الراي العام الإسرائيلي ومزاجه اذاً بمعزل عن الخيارات السياسية وآفاقها، كما لا يتم ذلك بمعزل عن صياغة الرأي العام بواسطة القوى السياسية المنظمة في المجتمع. في نهاية العام ٢٠٠١، اي بمرور ثمانية أشهر على حكم شارون، أيدت نسبة ٥٢٪ من الإسرائيليين حكومة الوحدة الوطنية، وعلى الرغم من الأجواء اليمينية السائدة في إسرائيل نجد ان ١١٪ فقط يؤيدون ان تقوم حكومة يمين دون تحالف مع العمل.[٢٣] وتؤكد هذه المعطيات مدى اهتمام اليمين الإسرائيلي بوجود حكومة الوحدة الوطنية، لأنها تشكل الاطار لصياغة "الصمود الإسرائيلي" امام الضغط الفلسطيني غير المنظم، وهو الاطار الذي يمنع تطور البديل السياسي والمزاج الاحتجاجي.

طيلة فترة ما بعد كامب ديفد، تعرف غالبية الإسرائيليين ذاتها بانها يمينية: ٤٨٪ يمين، ٢٤٪ وسط (يمين في الواقع الإسرائيلي)، وفقط ١٩٪ من المستطلعين

(١٩) هآرتس، ١٢ نيسان ٢٠٠٢

(٢٠) يديعوت احرونوت، ٥ نيسان ٢٠٠١.

(٢١) معاريف، ٢٦ نيسان ٢٠٠٢

(٢٢) معاريف، ٢٤ أيار ٢٠٠٢

(٢٣) معاريف،٢٨ كانون الثاني ٢٠٠١

تعرف ذاتها بانها يسار.[٢٤] ولكن هذه النزعة إلى الوحدة الوطنية، ونحو اليمين في الوقت ذاته، والتي تسهم العمليات ضد المدنيين في تقويتها تعبر عن ذاتها اساسا بالدفع نحو سياسات القوة، والالتفاف حول الرجل القوي، والنزعة الانتقامية للاقتصاص من الفلسطينيين بغض النظر عن نجاعة الإنتقام. والدليل الاهم على دفع هذه العمليات المجتمع الإسرائيلي نحو الوحدة والتقارب بالمزاج السياسي في الحيز الزمني الذي نستطيع ملاحظته ان ٦٠٪ من مصوتي حركة ميرتس قد دعموا الاجتياح الإسرائيلي،[٢٥] وأنه في مرحلة مبكرة من الإنتفاضة، اعتقد ٥٥٪ من اليهود الإسرائيليين ان حزب العمل قد انهى مهمته التاريخية.[٢٦] ولا تكمن خطورة هذا المزاج، كما سوف نرى، في المواقف السياسية التي يعبر عنها، وانما بإمكانية استغلاله لتنفيذ مخططات اليمين ومشروعاته.

وليس اصدق تعبيرا عن النزعة اليمينية المثابرة من ان ٤٦٪ من الإسرائيليين اليهود عبروا بصراحة عن دعمهم فكرة الترانسفير لفلسطينيي الضفة والقطاع، و٣١٪ لترانسفير المواطنين العرب في الداخل ايضا.[٢٧] كما تجلت الوحدة الوطنية اليمينية بالموقف الصريح المعادي للديمقراطية ولمفهوم المواطنة لدى ٨٠٪ من المستطلعين في آذار ٢٠٠٢ الذين يرفضون اشراك المواطنين العرب في الداخل في اية قرارات مصيرية تهم الدولة، مقابل ٧٥٪ في العام ٢٠٠١، و٦٧٪ في العام ٢٠٠٠، و٥٠٪ في العام ١٩٩٩.[٢٨] وتتجلى النزعة اليمينية المعادية للديمقراطية في امور تبدو صغيرة ولا تلفت الانتباه على الرغم من كونها مؤشر مهم على النزعة اليمينية المعادية للديمقراطية. فعندما قررت الحكومة الإسرائيلية ابان الاجتياح منع الطواقم الصحافية من العمل والتصوير في مناطق العمليات العسكرية، ايد ذلك ٦٩٪ من الإسرائيليين،[٢٩] الذين لا يرغبون بمعرفة ما يجري في المناطق المحتلة، كما يبدو.

(٢٤) معاريف،١٠ أيار ٢٠٠٢

(٢٥) هآرتس،٤ أيار ٢٠٠٢

(٢٦) استطلاع جالوب بيتد نثمان، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢

(٢٧) هآرتس، ١٩ آذار ٢٠٠٢

(٢٨) هآرتس ١٢ . آذار ٢٠٠٢

(٢٩) هآرتس، ١٢ نيسان ٢٠٠٢

وعلى الرغم من المزاج السياسي اليميني والعنصري ايضاً، فان المواقف السياسية من "الحل" (كما يسمى الموقف السياسي من المفاوضات) لم يشهد تغيرا جوهريا. فحتى حزيران من العام ٢٠٠٢، بقي ٥٧٪ من الجمهور اليهودي ضد افكار كلينتون، و٣٥٪ يؤيدون اتفاق سلام بموجب هذه الأفكار. وللمقارنة فقبل الإنتفاضة، وبموجب استطلاع اعدته المؤسسة نفسها عارض افكار كلينتون ٥٩٪ من اليهود الإسرائيليين، وايدتها نسبة لا تتجاوز ٣١٪.[٣٠] وهذا يعني انه على الرغم من الارتداد نحو اليمين والوحدة فإن المواقف السياسية لم تشهد تغيرا ملحوظا خارج إمكانية الخطأ الاحصائي.

ما زال الموقف السائد في الرأي العام الإسرائيلي على الرغم من التحول اليميني وازدياد شرعية المواقف العنصرية وأشكال التعبير عنها، ما زال هذا الموقف ينطلق من ضرورة الإنفصال عن الفلسطينيين باتفاق في دولتين، أو من طرف واحد. وقد أضيفت ليهودية الدولة كقيمة عليا عدم إمكانية "التعايش" مع الفلسطينيين إلى حد تأييد حتى منح مناطق تشمل قسماً من عرب الداخل للدولة الفلسطينية في إطار اتفاق.[٣١] وخلال كل استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي راجعناها طيلة سنة كاملة، نجد أغلبية تؤيد قيام دولة فلسطينية، وأغلبية أكبر ترى انها ستقوم على اية حال في النهاية: يوم ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠١ أيد قيامها ٥٩٪، وعارضتها نسبة ٣٦٪ ، ورأى ٧٣٪ أنها سوف تقوم في النهاية.[٣٢] ويوم ٢٨ كانون الأول، أيدها ٥٥٪، عارضتها نسبة ٣٧٪. ويوم ١١ آذار ايدتها نسبة ٦٣٪،[٣٣] ويوم ١٢ نيسان بعد الاجتياح ايدتها نسبة ٥٤٪.[٣٤] كما يحظى موقف الفصل من طرف واحد بأغلبية شبيهة: ٥٦٪ بعد الاجتياح.[٣٥] وقبل الاجتياح ايدت نسبة ٦٠٪ اقامة سور عازل بين إسرائيل ومناطق السلطة،

(٣٠) مقياس السلام:هآرتس ٦ حزيران ٢٠٠٢

(٣١) يؤيد هذا التوجه ٥٢٪ في استطلاع للأي العام نشرته هآرتس يوم ٤ تموز ٢٠٠١.

(٣٢) معاريف، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠١.

(٣٣) معاريف، ١ آذار ٢٠٠٢.

(٣٤) يديعوت احرونوت، ٥ نيسان ٢٠٠٢. والطريف انه عندما تطرح هذه الفكرة في اطار سلام شامل مع العرب، فإن العودة إلى حدود الرابع من حزيران تصبح امراً مقروناً بتأييد المبادرة السعودية كأساس للتفاوض. ٥٢٪ ا يدوا المبادرة السعودية في استطلاع لمعاريف ١٢ نيسان ٢٠٠٢.

(٣٥) معاريف، ١٠ أيار ٢٠٠٢.

وهو التجسيد الاساسي لفكرة الفصل.[٣٦] ولا حاجة لاستعراض الاستطلاعات كافة فموقف الأغلبية مثابر وثابت.

فكرة الفصل هي الفكرة الأقوى التي تحظى باغلبية في المجتمع الإسرائيلي. وتخضع الموقف من الاستيطان لهذا الموقف. فـ ٦٥٪ يدعمون تفكيك المستوطنات التي يقتضي الفصل تفكيكها.[٣٧] وايدت نسبة ٦٦٪ تفكيك مستوطنات قطاع غزة كافة ضمن اتفاق مع الفلسطينيين، ونسبة ٧٠٪ ايدت تفكيك المستوطنات المبنية في مناطق عربية مكتظة بالسكان.[٣٨] كما دعم ٦٠٪ تفكيك جزء من المستوطنات، ولكن الاهم من ذلك ان هنالك انشقاقاً حقيقياً تجاه إمكانية ازالة المستوطنات كافة يرافق هذه النزعة ذات الأغلبية الواضحة لإخضاع الموقف من المستوطنات لفكرة الفصل. فالموقف الداعي لازالة المستوطنات كافة في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين ليس موقف اقلية ضئيلة، بل يكاد يحظى بدعم نصف المجتمع الإسرائيلي.[٣٩]

وإضافة لذلك، يعتقد ٦٢٪ من الإسرائيليين اليهود ان المستوطنات تشكل عائقا امام التوصل إلى حل سلمي للصراع.[٤٠] ومع ان التصور السائد ان الإنتفاضة قد صلبت المواقف الإسرائيلية وزادتها تعنتا فان الموقف من الاستيطان يثبت العكس تماما. فبمرور نصف عام على الإنتفاضة اعتقد ٣٣٪ من الإسرائيليين ان الاستيطان يضر بالمصلحة الوطنية الإسرائيلية، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤٪ بمرور عام ونصف على الإنتفاضة.[٤١] وهذا يعني ان هذه القضية الخلافية في المجتمع الإسرائيلي قد تتطور إلى موقف يؤيد تفكيك المستوطنات

(٣٦) معاريف، ١٥ شباط ٢٠٠٢

(٣٧) هآرتس ٦ حزيران ٢٠٠٢, ٥٢٪ أيدوا تفكيك المستوطنات بالقوة اذا تطلب الفصل من طرف واحد ذلك، هآرتس ٤ تموز ٢٠٠١.

(٣٨) يديعوت احرونوت، ٢٩ آذار ٢٠٠٢

(٣٩) ٤٥٪ في استطلاع معاريف ١ آذار ٢٠٠٢, ٤٧٪ في استطلاع يديعوت احرونوت ٢٩ آذار ٢٠٠٢. طبعا نحن لا نعرف ماذا تعني للإسرائيلي المتوسط كلمتا "كافة المستوطنات"، فتقديري انه في ذهن هذا الاسرئيلي الذي تتألف منه استطلاعات الرأي العام لا ترتسم صورة "معالي أدوميم" أو مستوطنات القدس لدى سماعه كلمة استيطان، في ذهنه لم تعد هذه مستوطنات.

(٤٠) المصدر الاخير نفسه.

(٤١) هآرتس، ٦ حزيران ٢٠٠٢ وهآرتس ٤ تموز ٢٠٠١.

كافة لو كانت هنالك قيادة إسرائيلية أو حتى بديل سياسي إسرائيلي جدي يتبنى هذا الخيار (الذي لا تتبناه رسميا حتى حركة ميرتس على الرغم من استعداد نصف المجتمع الإسرائيلي لقبوله حاليا). ولنتخيل ان إستراتيجية النضال والمقاومة الفلسطينية تتبنى التأكيد على هذه القضايا التي تشق المجتمع الإسرائيلي حتى في فترة وحدته وتوجهه إلى اليمين، بدلا من التشديد على ما يوحد المجتمع الإسرائيلي في ردود فعل انتقامية.

يجب ان تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند وضع التصور السياسي والنضالي. ليس صحيحا ان نتائج الإنتفاضة السياسية كانت سلبية. نقول ذلك على الرغم من تقديرنا الواقعي والمتشائم لازدياد عنصرية ويمينية المجتمع الإسرائيلي. وليس صحيحا ان ما قبله المجتمع الإسرائيلي في الماضي لا يقبله اليوم، على العكس من ذلك، فقد قويت النزعات القائمة اصلا. كما انه ليس صحيحا ان المجتمع الإسرائيلي يقترب من الانهيار بفعل الضربات المتتالية لمدنييه، وبفعل تعطل نموه الاقتصادي وتراجعه. لا هذا صحيح ولا ذاك. والمطلوب هو الإستراتيجية التي تخاطب التناقضات القائمة، وهي قائمة، بدل تأجيج النزعة الانتقامية، وبدل توحيد المجتمع الإسرائيلي في الرغبة بالاقتصاص من المجتمع الفلسطيني في مواجهة شاملة، حتى لو كان يدرك عدم نجاعة هذا الأسلوب. فالنقاش مع المجتمع الإسرائيلي ليس نظريا، وهذا المجتمع لا يقوم فقط بما هو منطقي، ولا حتى حسب فهمه هو.

وضع جديد في الداخل أيضا

ليست العنصرية المتزايدة في الشارع الإسرائيلي مجرد تعبير عن زيادة كمية بهذه الصفة الملازمة لإسرائيل منذ إقامتها. ولا تجسد مظاهر التمييز السافرة والحادة ازديادا كميا بالتمييز القائم أصلاً ضد المواطنين العرب في الدولة العبرية، بل يبدو أن هنالك وضعاً جديداً في الداخل أيضاً.

تشير التطورات الأخيرة إلى نزعة ثابتة لدى اليمين الإسرائيلي لتحويل العنصرية إلى أيديولوجية النظام الرسمية والعلنية في إسرائيل. فمنذ صعود نتنياهو سدة الحكم العام ٩٦ تحولت هذه النزعة إلى حالة منهجية منظمة ترمي إلى إبقاء اليمين في السلطة عبر نزع الشرعية عن الصوت العربي، وعن المشاركة

السياسية العربية. ولكن منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ تحولت أوساط في حزب العمل بقيادة أيهود باراك إلى تبني هذا التوجه محاولة التحرر من "النفوذ العربي"، والسلوك السياسي العربي "غير الممكن التنبؤ به أو حسابه". ومنذ أن انطلقت منافسة قوية في الشارع السياسي العربي على تبني المواقف الوطنية اصبح من الصعب على حزب العمل اعتبار العرب في جيبه. كما تبين أن هذه المنافسة على سلبياتها تؤدي إلى استقلال الاعتبارات السياسية العربية الداخلية عن اعتبارات حزب العمل.

لقد اندفعت هذه الأوساط في حزب العمل نحو حكومة الوحدة الوطنية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد لأسباب سياسية. وكان باراك قد استنتج من تجربة رابين واغتياله إقامة حكومة تستند إلى أغلبية يهودية. وقد رفض اليمين توجه باراك بإقامة حكومة وحدة وطنية برئاسته لتكون النتيجة انتخابات مبكرة وحكومة وحدة وطنية برئاسة الليكود. وذهب التوجه نحو "الوحدة الوطنية" بالخريطة السياسية الإسرائيلية بعيدا عن الأصوات العربية وتأثيرها، وبعيدا عن حسم التسوية مع الفلسطينيين ضد اليمين الإسرائيلي.

لا تكفي هذه الخلفيات السياسية لشرح ما يجري اليوم في المجتمع الإسرائيلي من شرعنة الخطاب العنصري وتحوله إلى ثقافة سياسية شارعية ورسمية في آن معا. فالبرلمان الإسرائيلي يشرع قوانين تنضح بالتمييز العنصري ضد العرب، من نوع تخفيض مخصصات "التأمين الوطني" لأبناء من لم يخدموا في الجيش الإسرائيلي، على خلفية التصريح الصريح انهم سيجدون الطرق لتعويض المتدينين المتضررين من هذا التخفيض. هذا إضافة إلى القوانين التي تمس بالتمثيل السياسي والحقوق السياسية العربية، والتي تضع شروطا سياسية إضافية لتأهيل القائمة الحزبية لخوض الانتخابات البرلمانية. وفي اليوم نفسه الذي تم فيه التصويت بالقراءة الثالثة على قانون خطة الطوارئ الاقتصادية، رفضت الكنيست اقتراحا عاديا طرحه بنيامين أيلون على جدول أعمالها تحت عنوان "الترانسفير طريق السلام"، والمهم هنا أن رئاسة الكنيست وافقت على إدراج هذا الاقتراح قبل أن يرفض في النقاش.

تسمح الأجواء العنصرية الحادة المزاج السائدة في المجتمع والدولة الإسرائيليين في مرحلة الأبارتهايد أن يقف مسؤول إسرائيلي على منصة البرلمان، وأن لا

يكلف نفسه عناء تفسير التمييز القائم في هذه القوانين، بل ينتقل فورا إلى التبرير، باعتبار التمييز بين من يخدم في الجيش ومن لا يخدم مبررا من الناحية المبدئية، بل ومطلوبا. لم يعد التمييز ينكر أو يغطى أو يفسر، بل بات يبرر. هذا هو ملخص الوضع الجديد بالنسبة للمواطنين العرب في هذه البلاد.

ولا بد أن يتخذ التبرير شكل تشكيك، بتكرار واجترار مقولات الطابور الخامس، والتحريض ضد العرب في الداخل بعد كل عملية، باعتبار أن "قوات الأمن تشك في أن العملية تمت بمساعدة من مواطنين عرب". وفي بعض الأحيان تختلط الأيديولوجيا مع اعتبارات رجال الأمن الإسرائيليين الذين يريدون التغطية على فشلهم بمنع العمليات بوجود "دور للداخل". ولكن الأنكى أنه في بعض الحالات يفترض المذيع الإسرائيلي افتراضا، أو افتراء، كهذا ويحاول تذكير رجل الأمن الضيف شبه الدائم في المقابلات الإذاعية في مرحلة الإنتفاضة بدور ممكن للمواطنين العرب في هذه العملية أو تلك. وفي سياق التعليق على مشروع بناء سور عازل يفصل بين بعض مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل في ملحق يديعوت أحرونوت الأسبوعي،[٤٢] يقتبس الصحافيان مصدرا أمنيا مجهول الهوية بأن هذا السور لن يفيد إذا "كان الانتحاريون يأتون من المناطق، في حين تركب المتفجرات في القرى داخل الخط الأخضر، كما يجري مؤخرا". لا يتحقق الصحافيان من هذا الافتراء، ويبقى القارئ الإسرائيلي المتوسط الذي يجهل اسم المصدر الأمني ولكنه يميل إلى تصديق "يديعوت احرونوت" تحت هذا الانطباع.

هذه أجواء عنصرية تميز حالة الحرب، ولكنها تميز، أيضاً، حالة الانغلاق العنصري، ونظام الأبارتهايد. ولا يفصل نظام الأبارتهايد في الحالة الصهيونية بين "المواطنين الإسرائيليين وسكان الضفة والقطاع الفلسطينيين" وإنما بين العرب واليهود. هذا على الأقل ما تحاول العناصر اليمينية فرضه. وهكذا يتحول الفصل الديموغرافي بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع من إبداعات حزب العمل، إلى فصل بين العرب واليهود في الفكر العنصري المنتشر في مراحل التوتر.

(٤٢) عدد ٧ حزيران ٢٠٠٢.

وبقدر ما تحاول قوى سياسية منظمة المساهمة في توجيه الأجواء السائدة يمكن تحليل الغاية من هذه الأجواء، بحيث تقود إلى تحقيق إنجازين لليمين الإسرائيلي: ١. تخويف العرب في الداخل من الموقف السياسي الوطني وتحقيق تراجعات على مستوى الوعي الوطني نتيجة للخوف. ٢. استغلال الفرصة للمس بحقوق المواطنين العرب على مستوى التمثيل السياسي وعلى مستوى الحقوق المدنية. ولا شك أن هذا المس ليس ضروريا للاقتصاد الإسرائيلي، فتخفيض مخصصات التأمين الوطني للأطفال العرب لن ينجح بإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي الذي يئن تحت وطأة أوضاع سياسة إسرائيل العدوانية وثمنها الاقتصادي، بل يعتبر هذا المس بنظر اليمين الإسرائيلي موقفا أيديولوجيا، تكريسا ليهودية الدولة، واستباقا لتطورات ديموغرافية مقبلة، أو تطبيقا لسيناريوهات تستبق التطورات المقبلة.

هنا نأتي إلى الإنجاز الثالث الذي يرغب اليمين الإسرائيلي في تحقيقه من هذه الأجواء العنصرية السائدة: العودة إلى تأكيد يهودية الدولة وصهيونيتها بشكل يتجاوز أجواء وثقافة "ما-بعد-الصهيونية" التي حاولت بعض أوساط المثقفين والطبقة الوسطى الجديدة نشرها في أعقاب اتفاقيات اوسلو. وقد شكلت هذه الأجواء كابوسا سياسيا لليمين الإسرائيلي، ليس لأنها عكست تغيرا حقيقيا في بنية المجتمع الإسرائيلي باتجاه يبعده عن الصهيونية، بل لأن هذه الثقافة وهذه الأجواء تشكل الأساس لإقصاء اليمين عن السلطة في إسرائيل، ولشرعنة المشاركة العربية إلى جانب اليسار الصهيوني. ولا يعير اليمين همومنا الوطنية إزاء هذه "الشراكة" الممكنة والتي أدت إلى عملية تشويه وأسرلة على الساحة العربية اهتمامه. ولا يعنيه أن الحركة الوطنية في الداخل احتاجت إلى وقت طويل لتجاوز تشوهات هذه المرحلة السياسية والثقافية. فهموم اليمين محصورة في كيفية الحفاظ على سلطته بالتعاون مع المتدينين، وأيضا في كيفية الحفاظ على يهودية الدولة اليهودية دون أن يقدم تنازلات أساسية في المناطق العربية المحتلة العام ٦٧، وبتقليص الحقوق السياسية للعرب في الداخل.

وإسرائيل الوحدة الوطنية، كما عكسها مؤتمر هرتسليا في أعقاب هبة الداخل الجماهيرية في تشرين الأول ٢٠٠٠ تضامنا مع الإنتفاضة، تبلور بشكل واع ومخطط سياسة المواجهة ضد الكم والكيف العربيين. وتتجه السياسات

الإسرائيلية الحالية بشكل مخطط لإجهاض الكم إذا كان كيفا.

فالمطلوب في هذه المرحلة إسرائيليا ليس ضرب التمثيل السياسي للعرب، إلا إذا كان وطنيا. والمطلوب أن يتقبل العرب أن هذه الدولة لليهود، فإما أن يخدموا في جيشها موالاة لوطنية إسرائيلية تنشأ، أو تجري تنشئتها بحكم المصلحة، وإما أن يقبلوا حالة التمييز. ولذلك، يتم التأكيد بشكل غير مسبوق على يهودية الدولة باعتباره تعبيراً وتعريفاً يبرر التمييز.

إزاء هذا التشخيص تتضح الحاجة لبلورة إستراتيجية عمل لمواجهة ما نعتبره أكثر من مجرد مزاج سياسي موتور يسود الحياة السياسية الإسرائيلية الداخلية. فالمزاج السياسي السائد يختلط بالتخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي فيما يتعلق بوزن العرب في الداخل ودورهم. وأقل وآخر ما يحتاجه العرب في هذه المرحلة هو الخوف والتراجع من ناحية، والاستعراضية السياسية الفارغة من ناحية أخرى. والأسوأ من هذا كله الاستعراضية السياسية الإعلامية التي تخفي تراجعا في المواقف، هذا في حالة وجود مواقف أصلا، وتعوض عنه بالمظهر الصاخب والذي تدرك إسرائيل أنه مظهر فحسب. (وإذا لم تدرك يجري تفهيمها أن الصخب هو لضرورات المنافسة على الساحة العربية والتي فرض التيار الوطني خطابه عليها).

تبرز إزاء هذه الأوضاع حاجة ماسة لبلورة إستراتيجية شاملة لمواجهتها، أي تشمل غالبية الأقلية القومية. ولكن وفي الحالات كافة، يجب أن تتوفر إستراتيجية لدى الحركة الوطنية، فمن أخطر ما يمكن أن تواجهه الحركة الوطنية هو انتظار أن تتبنى جميع القوى وجهة نظرها من القضايا كافة. هنالك حاجة لإستراتيجية حد أدنى مع القوى الأساسية الجدية كافة التي تمثل العرب داخل الخط الأخضر. وإلى جانب ذلك، هنالك حاجة أن تطور الحركة الوطنية، أيضاً، خطة عمل لمنع السلطة الإسرائيلية من الاستفراد بها، ولمنع أية محاولة للمس بمنجزاتها ومنجزات الجماهير العربية. والمطلوب حاليا إشعار المواطن العربي بالقوة.

وتنبع قوة النضال السياسي في حالة المواطنين العرب من أمرين: ١. أن العرب في هذه البلاد هم سكان البلاد الأصليون. ٢. أنهم مواطنون.

تبرز هنا بشكل خاص الحاجة للتأكيد على إطار المواطنة، فعلى الرغم من كل الهيجان اليميني القائم، ما زال التناقض بين المواطنة والصهيونية يشكل مصدر قوة للمواطنين العرب والحركة الوطنية، ومصدر ضعف لإسرائيل، في شرح سياساتها على الأقل محليا وعالميا. كما أن نضال الجماهير العربية في إطار المواطنة المعطى، ما زال يشكل مصدر قوة. وهذا يفسر، أيضا، رغبة إسرائيل الشديدة لإخراج الحركة الوطنية، وربما العرب بشكل عام، من هذه السياقات إلى سياق آخر يحرر أيديها من كوابح المواطنة.

ما زالت هنالك أدوات كثيرة بأيدي الحركة الوطنية، والمطلوب ألا يحصل أي تراجع عن المواقف السياسية الوطنية المبدئية والمتعلقة بالسلام العادل، وبحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال. وعلى أية حال فإن أي تراجع سياسي لا يؤدي إلى مكاسب مدنية، بل إلى تراجع على مستوى الحقوق المدنية، أيضا، كما تثبت تجربة المواطنين العرب الغنية مع السياسة الإسرائيلية الداخلية.

لقد حقق المواطنون العرب إنجازات على المستوى المدني عندما ازداد وعيهم الوطني. ولم يحقق أولئك الذين هاجموا الموقف الوطني ودعوا للاندماج أية إنجازات عامة متعلقة بحقوق المواطنين العرب كمواطنين وكعرب، إلا في مجال يكرس التمييز بحكم تعريفه، ألا وهو مجال "الواسطة" الذي يربط الحق الفردي بالموقف السياسي، ويحول التوظيف والوظيفة ولقمة العيش فريسة للتحزب والولاءات الفردية، أو لعلاقات القيادات السياسية الجيدة مع السلطة الإسرائيلية الحاكمة على الرغم من التهريج "الوطني".

تبرز في هذه المرحلة أهمية خاصة لوضوح الرؤية الإستراتيجية لدور المواطنين العرب في الداخل على المدى البعيد، وضرورة الحفاظ على هويتهم الوطنية والقومية. في مثل هذه الحالة فقط، تصح المرونة اللازمة للحفاظ على الحركة الوطنية في الداخل. ونقصد الحفاظ عليها في ظروف تعلن فيها أوساط في المؤسسة الإسرائيلية الرسمية، بما في ذلك ممثلون رسميون عن الحكومة وسكرتير الحكومة أيضاً، عن ضرورة منع القوى التي تدعو لتحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها (اقرأ: دولة ديمقراطية) من خوض الانتخابات البرلمانية. وبكلمات أخرى، فإن هذه القوى لا تكتفي بتعديل قانون الإرهاب

بشكل يقصي حزبا أو شخصا "يتضامن ضمنا أو علنا مع الكفاح المسلح الذي تقوم به دولة أو منظمة ضد إسرائيل" خارج حدود الديمقراطية. فهي تعلن عن نيتها العودة إلى تطبيق البند القديم في قانون أساسي الكنيست (بند ٧أ) والذي يقصي من لا يعترف بيهودية الدولة، وتطبيق هذا الإقصاء على كل من يدعو إلى دولة ديمقراطية هي دولة جميع مواطنيها. هذا التحدي قادم لا محالة في ظل منطق الأبارتهايد القائم.

علام نتناقش؟

منذ فك الحصار عن مكتب الرئيس الفلسطيني دار في المجتمع الفلسطيني نقاش حي يتوقع من شعب حي، وقد انتشرت حالة النقاش انتشار النار في الهشيم، فلم تترك حارة ولا منتدى ولا صحيفة إلا وتملكتها. حمى النقاش والنقد والنقد الذاتي ذكرت بما بعد أيلول ١٩٧٠، وما بعد لبنان ١٩٨٢، وما بعد أوسلو. فهل نحن أمام "ما بعد" أخرى لا يأتي بعدها جديد؟ وهل يتوقع أن تأتي القوى القائمة والمتنفذة في السلطة الفلسطينية بجديد.

ولأن النقاش دار في حلقات متوازية أشبه بثقافات فرعية subcultures وجماعات منفصلة اجتماعيا وسياسيا، فلم يبدُ أن هنالك حوارا اجتماعيا شاملا تستفيد منه قيادة موحدة لحركة تحرر وطني، بل وتبادر له في المنعطفات التاريخية الحادة. ولا أدري إذا كان للنقاش الذي دار في رفح أية علاقة بالنقاش الذي دار في رام الله، وإذا كان النقاش الدائر داخل حركة "فتح" مرتبط بشكل من الأشكال بالحوارات الدائرة في الفصائل الأخرى أو في الشتات.

لقد فرض المد الجماهيري الفلسطيني صياغة الأسئلة كافة بلغة متشابهة، ألا وهي لغة ضرورة "الإصلاح". ولكن لغة الإصلاح تخفي نوايا ودوافع سياسية مختلفة. فمن دعاة الإصلاح من يعتقد أنه كان على القيادة الفلسطينية قبول ما طرح في كامب ديفيد وتجنب الإنتفاضة، ومن دعاة الإصلاح، أيضاً، من يرى أن الطريق لتحقيق الأهداف الوطنية بعد إملاءات كامب ديفيد تمر عبر المقاومة، ولكنه يسأل أية مقاومة وكيف؟

لم يعد بالإمكان إذاً الاكتفاء بكلمات وصياغات مثل ضرورة الإصلاح. لقد طرحت هذه الصياغات والتعبيرات بعد أيلول ١٩٧٠ وبعد اجتياح ١٩٨٢ وبعد حرب الخليج الثانية وبعد أوسلو وأثناء عمل السلطة الفلسطينية في السنوات الثماني الأخيرة، **وكان الإصلاح ينتهي عادة بتصليح وضع دعاة الإصلاح على مستوى البعد أو القرب من عملية صنع القرار.**

ولا شك أن الحاجة بعد العدوان الإسرائيلي باتت ملحة لترتيب مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك الحاجة لترتيب عملية اتخاذ القرار بشكل أكثر ديمقراطية، وأن تتضح فيه أهمية الوزير مقابل غير الوزير، وأهمية مؤسسة مثل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وغيرها في عملية صنع القرار والاتصالات الدولية والمحلية، وقيمة ووزن حركة "فتح" كتنظيم سياسي في السلطة، ثم أهمية غيرها من الحركات السياسية ووزنها في عملية صنع القرار، أو أخذ معارضتها بعين الاعتبار ضمن إجماع وطني على ثوابت لا تطالها هذه المعارضة.. هذه الأسئلة مصيرية، ولكن يجب أن تطرح في السياق السياسي القائم، وإلا فقدت معناها بالنسبة للجمهور الواسع. فالشعب الفلسطيني يسأل أسئلة سياسية متعلقة بمصير المواجهة مع الاحتلال، والحل السياسي للأزمة، ويتساءل عن البرنامج السياسي لدى قادته.

لا شك أنه في مراحل اليأس والإحباط تنتشر نظرية المؤامرة ويتبعها التخوين، ولكن دور المثقف المسيس في قيادة النقاش يشمل تجنيب الجمهور نظرية المؤامرة والخيانة، كما يشمل قيادة الحوار باتجاه طرح القضايا المحورية والمصيرية.

تبدأ الاستفادة السياسية من ترتيب محاور النقاش بصياغة السؤال التالي:

١) هل الحركة الوطنية الفلسطينية هي حركة تحرر وطني أم دولة قيد التكوين؟

يجب أن يحسم هذا السؤال من أجل إقرار نمط العمل والسلوك السياسي. لقد بقي هذا السؤال معلقاً منذ بداية الثمانينيات، ولكنه اكتسب أهمية خاصة مع قيام سلطة فلسطينية مرتبطة باتفاقيات من ضمنها اتفاقيات أمنية. تشتق من حسم هذا السؤال على هذا النحو أو ذاك توجهات مختلفة تماماً في

التعامل مع مفاهيم ووقائع مثل: "سلطة ومعارضة"، "وحدة وطنية"، "تنسيق أمني". حسم السؤال باتجاه حركة التحرر الوطني المناضلة من أجل الاستقلال عبر خيار مقاومة الاحتلال يطرح مسألة إستراتيجية المقاومة. ولكن دون حسم هذا السؤال لا توجد إستراتيجية مقاومة، بل توجد "عملية سياسية" من ناحية، و"عمليات مقاومة" من ناحية أخرى لا تربطهما إلا علاقة التعارض أو الإزعاج المتبادل، أو التواطؤ غير المتجانس في بعض الحالات. أما إذا حسم السؤال باتجاه الدولة قيد التكوين فهذا يعني الاعتقاد بأن العملية السياسية التدريجية الجارية والمنطلقة من كيان سياسي فلسطيني قائم ومعترف به على الساحة الدولية "يحترم تعهداته واتفاقياته" ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط قريبة مما طرح في كامب ديفيد، أو ما بين كامب ديفيد والمبادرة السعودية. ويفترض أن تكون واقعية هذا المنطلق بدون مقاومة بحد ذاتها موضع نقاش.

لقد برز بعد العدوان أكثر من مؤشر على رغبة الولايات المتحدة أن تلعب دورا بهذا الاتجاه بشرط أن يحول عرفات إلى شخصية رمزية تحركها محاور ومراكز قوى مقربة من أمريكيا. ولكن لا ضمان أن تنجح الولايات المتحدة بفرض حل كهذا على إسرائيل، ولا ضمان لنجاح خطتها فلسطينيا. ولكن الجولات المكوكية بدأت بعد العدوان، وكان من الضروري بلورة موقف فلسطيني منسق عربيا تجاه هذه المحاولات.

بطرحنا هذا السؤال، نحن لا نقصد أن على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تختار بين السياسة والمقاومة. كما أننا لا نقصد الاختيار بين المقاومة والتفاوض، بل على العكس من ذلك، نحن نرمي إلى الجمع بين السياسة والمقاومة، وبين المقاومة والتفاوض إذا لزم الأمر، ضمن إستراتيجية واحدة. فهل هي إستراتيجية تحرر وطني تتضمن عناصر السياسة والمقاومة والبناء الذاتي أم هي إستراتيجية دولة تتعامل مع ذاتها ومع الدول الأخرى كأنها دولة في صراع حدود مع دولة أخرى.

ومن غير المعقول القبول لا دولياً ولا فلسطينياً بحالة من الفصل بين السياسة والمقاومة، ثم الاحتفاظ بحالة من "التواطؤ" ذي الحبل قصير المصداقية بين العنصرين. والمقصود هو استنكار العمليات واستخدامها في الوقت ذاته

سياسيا كإثبات فشل سياسة إسرائيل الأمنية. في هذه الحالة، تخسر السياسة العالمين، عالم المقاومة وعالم الصالونات الدبلوماسية. كما أنه من غير الممكن القبول فلسطينيا بحالة الصراع على الوراثة كأن الدولة قد تكونت، أو القبول بانتشار الفساد البيروقراطي في هذه المرحلة من التحرر الوطني ترافقه كليشيهات التحرر الوطني والمبالغة باستخدام الرموز حول الدولة والكيان كتعويض عن النقص في الواقع. كما أن المجتمع الفلسطيني لم يعد يقبل بالتنافس بين الفصائل على "تبني المسؤولية عن عملية"، وبخاصة أن جدواها السياسية غير ثابتة لأنها لا توضع ضمن تصور شامل للنضال الفلسطيني يشمل العلاقة الجدلية بين الوسيلة والهدف.

وقد أعربنا مرات عدة عن رأينا في أن الحسم يجب أن يتجه باتجاه إستراتيجية حركة التحرر الوطني ضد حالة كولونيالية استعمارية أصبحت أكثر وضوحاً للعالم بعد العدوان الأخير. فقد أزال هذا العدوان آخر الأوهام حول وجود كيان فلسطيني سياسي ولو بنصف سيادة في علاقة تكافؤ من أي نوع مع إسرائيل، ولكن مسألة حركة التحرر الوطني تطرح السؤال الثاني:

٢) ما هي إستراتيجية حركة التحرر الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة؟

يجب أن تجمع حركة التحرر الوطني بين العمل السياسي والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، بحيث يحكم الهدف السياسي وطبيعة الأدوات المتوفرة والأهمية المتفاوتة لساحات العمل المختلفة وغيرها من العوامل نوعي النشاط. يهدف العمل السياسي إلى تعبئة الرأي العام الفلسطيني والعربي إلى التأثير على الرأي العام الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي، ويجب أن يتلاءم عمله مع إستراتيجية المقاومة. ولا تتألف المقاومة من مجموعة "عمليات" تقيم كل واحدة بشكل منفرد، بل هي استمرارية، عملية، صيرورة تحكمها الغاية، والغاية هي تحقيق الهدف السياسي، والتقدم نحوه هو الحكم الوحيد في اختيار هذه الأداة أو تلك.

٣) ولكن هل يمكن تحقيق ذلك دون وجود قيادة سياسية موحدة؟

لا يمكن انتقاء الأدوات النضالية بشكل موضوعي ومحاكمة جدواها ونجاعتها بمدى تقريبها لمجمل الحركة الوطنية من الهدف، كما يستحيل الانسحاب التكتيكي والمناورة وغيرهما إذا كان هنالك تنافس ومزاودة على مستوى قيادة حركة التحرر الوطني، أي إذا لم تتوفر قيادة مركزية قادرة على صنع القرار وفرضه، إن كان هجومياً أو تراجعياً. ولا يمكن أن يتم ذلك على المستوى الفلسطيني بعد كل هذه التجربة الطويلة إلا بالحوار والقيادة الموحدة، كل أسلوب آخر يؤدي إلى مجابهات ومواجهات أهلية.

"يلف" النقاش الشعبي حالياً و"يدور" حول هذه القضايا، ولكنه لا يلامسها ولا يجابهها. ويبدو لي أن القوى المساهمة في النقاش على مستوى القيادة ترغب بالابتعاد عن هذه القضايا إلى نقاشات على مستوى صراعات النفوذ تحت شعارات الإصلاح. ولا بأس بصراعات النفوذ لو كانت تمثل وجهات نظر متباينة. والسياسة في هذه الحالة، من بين أمور أخرى كثيرة، هي، أيضاً، صراع على النفوذ. ولكننا نرى السياسة مستمرة بقوة القصور الذاتي. ومن حيث القدرة على المبادرة السياسية لا يبدو الفرق واضحاً بين الحصار وفك الحصار، فالقيادة الفلسطينية في حالة إدارة أزمات على أية حال. والمبادرة ما زالت إما بيد شاب فجر نفسه في عملية استشهادية، أو بيد شارون، أو حكومة الولايات المتحدة. ولا يمكن أن تكون القيادة الفلسطينية فاعلة بالأساليب القديمة وما دامت تتجنب الأسئلة الثلاثة أعلاه.

حول الوضع الداخلي الفلسطيني بعد العدوان

من بين نتائج العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، مجتمعاً ومؤسسات، يمكن اعتبار التغييرات في الوضع الداخلي الفلسطيني هي الأكثر حساسية وخطورة. فقد تكون الهزة الداخلية الفلسطينية تطوراً محموداً، وقد تتطور إلى كارثة حقيقية.

فإذا فتحت هذه الطريق إلى الأسئلة الصحيحة المؤدية إلى القناعة بضرورة إقامة قيادة وطنية موحدة ذات برنامج سياسي مرحلي موحد وإستراتيجية

مقاومة موحدة، فقد تتحول جدلياً إلى بركة حقيقية من ناحية تنظيم وضع مؤسسات الشعب الفلسطيني. أما إذا لم يتم تلخيص التجربة كما حصل في حالة الأردن ١٩٧٠ ولبنان ١٩٨٢ عبر طرح الأسئلة الضرورية المؤدية إلى القناعات الصحيحة، فسوف يؤدي الزلزال إلى المس بهيبة السلطة بشكل مجرد فحسب دون أن يقود إلى طرح الأسئلة الصحيحة، وسوف تفتح الطريق نحو الفوضى السياسية والاجتماعية والتسيب والانحلال.

وهذا ما تبثه "النقاشات"، أو الحرب الكلامية، بين قيادات في السلطة والأجهزة الأمنية للشارع الفلسطيني، منذ أن رفع الحصار عن مبنى المقاطعة في رام الله. ويتساءل الجمهور الفلسطيني: علام يدور النقاش؟ وهل آن الأوان لصراعات النفوذ أو لاقتسام الكعكة، وأين الكعكة أصلاً؟

في ظروف ضعف السلطة لا تعني الصراعات داخلها إلا حالة انحلال. ويساور الشك أوساطاً واسعة من الشعب الفلسطيني في أن الصراع يدور حول وراثة عرفات في حياته، لأن حسم هذه المسألة يحسم أيضاً مجموعات النفوذ التي تتحكم بالقرار السياسي في حياته، كما يدور الصراع حول تحويل ياسر عرفات إلى رمز (رمز فعلي يعني رئيس رمزي وليس لقب الرمز) كما كتب مارتين انديك، السفير الأمريكي السابق في إسرائيل.[٤٣] هذه دون شك مشكلة، وبخاصة أن هذا الشك يغذى يوميا بازدياد المؤشرات على صراع سياسي يرافقه صراع على النفوذ تتابعه الولايات المتحدة بدقة.

ولكن المشكلة الأساسية والأكثر خطورة هو نشوء حالة انحلال يزيدها حدة الحصار الذي يقطع أوصال الشعب الفلسطيني، ويضعف مؤسساته بالفعل الاحتلالي السياسي والاقتصادي. ولا بد أن تؤدي حالة الانحلال والتسيب وضعف المؤسسات التي تعكس شرعية وطنية شاملة إلى نشوء مليشيات مسلحة في حالة انتشار الأسلحة، وبخاصة مع توفر كم كاف من السجال السياسي الوطني والقومي والإسلامي والحمولي لتبرير قيام أصغر مليشيا في أصغر حي. ولن تلبث هذه أن تبرر ذاتها بضرورات الحماية والمصلحة الفردية لدى أعضائها، وبعدم الثقة بالقيادات الفصائلية أو القيادات المركزية.

(٤٣) يديعوت أحرونوت ١٢ أيار ٢٠٠٢.

ومن هنا لا تقود الطريق بالضرورة إلى الصومال وأسياد الحرب الصوماليين. فالمجتمع الفلسطيني أقوى بنية، وكل هذا يتم في ظل الاحتلال وبوجود حركة وطنية ومؤسسات ذات تاريخ وتراث وتقاليد. ولكن حالة الفوضى الاجتماعية ممكنة بأشكال فلسطينية وليس بالضرورة صومالية. وهي تقلل من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود، والنضال ضد الاحتلال.

ما زال الاحتلال قائماً على شكل حالة أبارتهايد تحيط بالمدن الفلسطينية، وقد كرست إسرائيل معياراً جديداً باجتياح مدن الضفة الغربية ومخيماتها فتقتل من شاءت ومتى شاءت.

ويعاني الشعب الفلسطيني في ظل حالة الحصار من سلسلة معقدة ومتشابكة لا تعد حلقاتها ولا تفك ولا تحصى من الإجراءات والعقوبات، بدءاً بالحاجز ومنع الماء عن قرى بيت فوريك وبيت دجن مثلا (هل سمع أحد بذلك؟) وشل حركة الاقتصاد إلى الاغتيالات المستمرة دون ضجة إعلامية. وتحاول إسرائيل في ظل حالة الحصار والعقوبات الفردية والجماعية هذه أن تسجل إنجازات سياسية، إما عبر حالة فوضى سياسية فلسطينية تؤكد حالة غياب الشريك التفاوضي، وإما عبر إيجاد شريك سياسي فلسطيني في المفاوضات يوافق على تغيير أجندة المفاوضات مقابل دولة فلسطينية بمفهوم شارون أو بوش، أو بالمفهوم الوسط بينهما.

لقد قررت الحكومة الإسرائيلية وسلطة البث إبان الحرب على الشعب الفلسطيني ألا يمنح المسؤولون الفلسطينيون منصة في الإعلام الرسمي الإسرائيلي، الراديو والتلفزيون. ولكن فجأة ودون سابق إنذار فتحت الميكروفونات أمام قيادات فلسطينية أساسية. وقام هؤلاء بقوة الاستمرار وكأنهم على منصة فلسطينية بالاحتراب الكلامي على المنصة الإسرائيلية كأنهم يتكلمون على منصة الصديق لا الخصم. ولم يتساءل هؤلاء لماذا تغير فجأة الموقف الإسرائيلي؟ لماذا فتحت فجأة هذه المنصة أمامهم ؟

ليس الإنسان بحاجة إلى عقل سياسي حاد بشكل خاص لكي يرى المصلحة الإسرائيلية بصب الزيت على نار هذا الصراع العديم العلاقة مع مصالح الشعب الفلسطيني. وهو بالتأكيد ليس نقاش إصلاح ديمقراطي من أي نوع.

والإصلاح السياسي الديمقراطي الفلسطيني لا يمر عبر الإذاعة الإسرائيلية الرسمية.

تثبت ظاهرة التسيب والانحلال أن طريق الإصلاح لا يمكن أن تمر إلا عبر الشرعية الوطنية ومؤسساتها، وأن هذه غير ممكنة بعد العدوان الإسرائيلي دون حوار وطني شامل بين السلطة والمعارضة وداخل السلطة يقود إلى قيادة وطنية موحدة ذات برنامج سياسي موحد، على الأقل لمرحلة وجودها (مثل أي قيادة سياسية)، وذات إستراتيجية موحدة تجمع بين السياسة والمقاومة.

ولن تقوم قيادة وطنية موحدة إذا لم تقتنع القوى السياسية الفلسطينية باعتبار المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الفئوية الضيقة، وأن التعددية والنقاش والحوار يتم في إطار هذه المصلحة الوطنية العليا المتفق عليها والمشتقة من الأهداف الوطنية النضالية المتفق عليها. كما لن تقوم قيادة وطنية موحدة بالأدوات القائمة وحدها، أي بأجهزة السلطة. وأمر الساعة هو إجراء حوار وطني شامل يؤدي إلى قيام لجان شعبية في القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية تصلح قاعدة وطنية شعبية لهذه القيادة الموحدة.

ونحن لا نقلل من أهمية التناقض الذي من الممكن أن ينشأ بين القيادة الموحدة وهيئات السلطة المركزية، وبين اللجان الشعبية وأجهزة السلطة الوطنية المحلية. لا توجد سلطة تقبل بازدواجية السلطة. ولهذا، أيضا، طالبنا أن يحسم المزاج السياسي الفلسطيني مسألة حركة تحرر وطني أم دولة. عندها تستطيع مؤسسات السلطة القائمة أن تتعايش وتتعاون محليا مع اللجان الشعبية ذات الطابع السياسي، كما تستطيع مؤسسات مثل المجلس التشريعي، وهي تحتاج بنفسها إلى تفعيل وتنشيط، أن تتعاون مع قيادة وطنية موحدة، وليناقش المجلس مثل هذا الموضوع، وليشارك، أيضا، بإقرار طبيعة هذه القيادة. وعندما توافق السلطة على هذا التوجه سيكون بالإمكان، أيضا، تشخيص الإشكاليات الممكنة ووسائل التغلب عليها خاصة بين السياسي، المتمثل بالقيادة الموحدة، والذي من المفترض أن يتعامل مع قضايا مثل السياسة والمقاومة ضمن الإستراتيجية الواحدة، والتنفيذي، أي أجهزة السلطة التي من المفترض أن تتعامل بالأساس مع البناء والإدارة ولا يمكن التعامل مع إحياء بنية منظمة التحرير الفلسطينية إلا عبر أخذ هذه المتغيرات على الأرض بعين الاعتبار.

أما إذا لم يتم التوصل إلى صيغة من هذا النوع، فلا بد من إجراء انتخابات سياسية، وأن تخاض معركة لتحويل هذه الانتخابات إلى نوع من التعبير عن حق تقرير المصير، يتوجب على العالم أن يحترم نتائجه السياسية. وليس لدينا أدنى شك في أن هذه النتائج سوف تحرج إسرائيل. ولا مانع أن تؤدي الانتخابات إلى ائتلاف شامل هو تعبير أكثر ديمقراطية عن القيادة الوطنية الموحدة. ولكن هذا التوجه يشترط أن تشارك في الانتخابات قوى مستقلة حتى لو كانت جديدة، وألا تقاطع المعارضة الانتخابات، وأن تمنح الشرعية لمنظمات تعتبر أمريكياً وإسرائيلياً منظمات إرهابية للمشاركة فيها. وهذه معركة أخرى تستحق أن تخاض، لأنها تنسجم مع القضية الوطنية والهدف السياسي. هذه المعارك هي تعبيرات ديمقراطية عن حق تقرير المصير، وتصب في النضال ضد الاحتلال وتنسجم مع إستراتيجية التحرر الوطني.

انطباعات

بدلا عن الخاتمة

لماذا تصمت العلوم الاجتماعية عن أسباب ودوافع السلوك السياسي الفلسطيني عندما لا تنجح الاستراتيجيات بضبطه؟ من المفروض أن العلوم الاجتماعية قد وجدت لتقدم محاولات على الأقل بالتفسير العلمي لمثل هذه الظواهر. فلماذا تنتشر الغيبية الاستشراقية في تفسير السلوك النضالي الفلسطيني وتصمت العلوم الاجتماعية التي لا يخلو الاستشراق منها عن تفسير ظاهرة تزايد عدد الشباب الفلسطيني المستعد لدفع حياته ثمنا لتدفيع الطرف الآخر، المحتل، ثمنا؟ ليس بالإمكان تبرير هذه الظاهرة، وقد تحولت إلى ظاهرة للأسف الشديد، وليس بالإمكان الدفاع عنها أخلاقيا إلا عبر التضحية بقيمة الحياة باعتبار أن هنالك قيما أسمى منها مع الثمن الأخلاقي والاجتماعي المترتب على ذلك. وإذا كان من الصعب تبرير الظاهرة، فإن العلوم الاجتماعية لا ترضى بأقل من محاولة التفسير. ولا يمكن أن تكتفي بتراوح "التفسير" السائد بين طلب الجنة انطلاقا من "عقلية" يحدد طبيعتها "عقل" استشراقي وبين اعتبارها حالة يأس. فاليأس قد يؤدي في حالات نادرة إلى الانتحار، ولكن لا اليأس ولا القنوط يؤدي إلى عملية استشهادية موجهة في خدمة قضية. وطلب الجنة لا يتناقض مع بناء الحياة الدنيوية واستمرارها، بل ويبني عليها، وإذا طرأ تناقض فهو لا يصلح لتفسير السلوك السياسي والاجتماعي، بل يحتاج بذاته إلى تفسير.

عندما سيحلل علماء الاجتماع الذين يطمحون إلى ما هو أعمق من التقرير الصحافي، أو عندما يرغبون بتجاوز تعبئة الاستمارات الإحصائية لينتهوا إلى تحليل أقل من صحافي بشأن المعاناة الفلسطينية وإسقاطاتها على السلوك السياسي للفلسطينيين، إذا كانت توضح شيئا بنظرهم، أود أن يجدوا أمامهم الخلفية الانطباعية التالية، التي لا تطمح إطلاقا أن تقدم شرحا، والتي من المفترض أن يلمسها أي باحث ميداني مدرب الحواس وغير متبلد الإحساس قبل أن يعد نماذجه النظرية وأدواته التفسيرية.

إن قياس القمع الإسرائيلي بعدد الضحايا الفلسطينيين وعدد البيوت المهدمة وقصف المدنيين وعدد المعتقلين بمحاكمة وغير محاكمة وحده لا يكفي. هذا احتلال استعماري، والاحتلال الاستعماري يكرس ذاته باستخدام القمع والقوة. ويزداد استخدام القوة كلما ازدادت وتيرة مقاومة الاحتلال. ولكن في عصر لم تبق فيه احتلالات كولونيالية يفترض أن تزداد حساسية الرأي العام العالمي لجرائم الاحتلال. ولكن ذلك لا يحصل في حالة الفلسطينيين بالشكل الذي يولد ضغطا دوليا كافيا- ويتم رسميا فقط بعد التأكيد على توازن بين المحتل والواقع تحت الاحتلال في دوامة وحلقة عنف مفرغة. هذه المساواة بين المحتل والواقع تحت الاحتلال تؤدي إلى شعور فلسطيني مضاعف بالظلم.

ثم إن المحتلين لا يكذبون عادة بشأن عنفهم الكولونيالي وضرورته. ولكن إسرائيل الرسمية تتحدث وكأنها هي الواقعة تحت الاحتلال. وهي تحتاج إلى كم هائل من الأكاذيب لكي تعطي المبرر لهذه المساواة بين المجرم الأصلي وعنفه، وبين الضحية وعنف الضحية– أي المقاومة. لذلك، يضطر الفلسطينيون إلى أن يستمعوا إلى ضابط إسرائيلي يقول في مؤتمر صحافي أن "إرهابيين فلسطينيين يختطفون كهنة في كنيسة المهد"، وهو يقول ذلك دون أن يرمش له جفن. أي أن الكذب ليس مذمة بنظره أو بنظر رؤسائه ومرؤوسيه. كيف يشعر إنسان مضروب في المحكمة عندما يلف المعتدي "ابن العيلة" رأسه ويدعي أن المضروب ابن العائلة الفقيرة قد اعتدى عليه وأن هذا "الاعتداء" نابع من عقلية المضروب وعقليته الإجرامية بعد استعراض تاريخه وسلوكه وألفاظه، مراهنا على الفرق بينهما بالسمعة والشكل والمكانة الاجتماعية، وبالقدرة على عرض ادعاءاته بلغة المحاكم ممثلا بمحامين يعاقرون مع القضاة أوقات الفراغ نفسها.

تخيلوا حالة الغضب والمرارة والعجز التي يشعر بها الضحية، وكيف لا يخطر بباله، كيف يجن ويبدأ بالتكسير في القاعة عندما يشعر أن بعض المحلفين بدأوا يصدقون الكذبة، ثم ما يلبث أن ينكسر أمامهم ويبدأ بالتوسل، وما أن يفقد أعصابه حتى يبدأ المجرم المحترف الهادئ الأعصاب بهز رأسه بإيماءات العارف الحكيم: ألم أقل لكم؟ فتزداد الضحية عصبية لتلعن المجرم والمحلفين أيضا. أضرب هذه الصورة حسابيا بألف كذبة في اليوم يسمعها ليس من تعرض للضرب، بل من فقد وطنا ثم أخا أو أبا، أو من فقد بيته، أو من لا يستطيع الوصول إلى المستشفى، أو من لا يستطيع أن يوصل زوجته التي يحب إلى غرفة الولادة، فيفقد رجولته على الحاجز مع عجزه عن إنقاذ طفله الوليد، أو من أصابه حصر بول من المعتقلين الذين لم يسمح لهم بالتبول فأبوا أن يتبولوا في ثيابهم. تخيل أيها الباحث كيف يحس أولئك عندما يسمعون الكذب الإسرائيلي؟ **الظاهرة الميدانية الانطباعية المهمة الأولى أمام الباحث إذاً هي: تأثير كذب المجرم على أعصاب الضحية.**

شقت طريق الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بالدبابة والبولدوزر، بالقتل والتدمير، بالمجزرة والمصادرة.... ولكن الاحتلال الإسرائيلي يختلف عن بقية الاحتلالات بأنه يحتل الأعصاب أيضا. إنه عصابي استحواذي الطابع حتى ليخطر ببال الإنسان المتوسط أنهم يريدون الدخول تحت جلده. لا شيء يبرر منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى غير الرغبة بتعذيب الناس بشكل سادي. صحيح أن المجتمع الإسرائيلي هو الوحيد بين المجتمعات الكولونيالية الذي يردد في اللحظة بشكل موحد أية فرية يطلقها الناطق بلسان جيشه من نوع أن الفلسطينيين يستخدمون سيارات الإسعاف لنقل الأسلحة أو لتهريب المطلوبين. وتوهم هذه الفرية سامعها أن الفلسطينيين لا يستخدمون سيارات الإسعاف لنقل الجرحى إلا فيما ندر. لا يمكن تفسير إنزال امرأة مريضة من سيارة إسعاف على حدود القدس والبدء بتفتيش السيارة ببطء بحيث يفطن كل جندي على حدة بجانب نسوا تفتيشه، وبإهانة لم يتلقاها الزوج بعد، والزوجة ممدة إلى جانب الحاجز على نقالة المرضى، ووجوه الجنود عابسة كأنهم ينفذون مهمة عسكرية مصيرية، ولكنهم يتبادلون تعبيرات تعقبها ابتسامات عندما يتبادلون النظرات بخبث. يتلهون.

لا يقوم جيش بفرض منع التجول أسابيع متواصلة لا يستطيع خلالها الناس العمل أو التزود أو مجرد التنقل أو سد اتفه الحاجات أو أكثرها إلحاحا، حتى "ينهي تساهل مهامه كافة". لا يقوم جيش نظامي باعتقال جميع الناس في المناطق كافة في بيوتهم إلى أن "يفرغ من مهامه" إلا إذا تملكته الرغبة بتلقين الناس درسا، أو لأن الغضب والعصبية استحوذا عليه لأنه لا يستطيع قصف هذه المدن بالطيارات ومحوها من ناحية، ولا يريد التضحية بأي من مشاته من ناحية أخرى، **لذلك فهو يقوم بإذلال الفلسطينيين ليس كخطوات وقائية (محسوبة) فحسب، بل كخطوات انتقامية (استحواذية ولا عقلانية)**... سيريهم من هم وماذا يساوون، سينتقم الجندي لأمه الغاضبة على الفلسطينيين لأنه لا يمكن محوهم عن الأرض من الجو، وهي بالتالي مضطرة للقلق على ابنها الذي لم يسعده الحظ أن يقبل في سلاح الطيران، والموجود في طولكرم بنفسه شخصيا. فجلالته لم يفلح أن ينتدب عنه طائرة أو صاروخ طوماهوك يمحو وسط المدينة. وجندي آخر يحاول إذلال الفلسطينيين ليجمع مادة للحديث مع رفاقه في البار أو المقهى عند "خروج" أول سبت بعد الخدمة: كيف يتصرف هؤلاء الفلسطينيون إذا "نهرتهم"، أو إذا طلبت منهم خلع السراويل والمشي بدونها من الحاجز، و"كيف تصرف رب البيت عندما أمرنا زوجته أن تعد لنا الطعام بعد أن قمنا بتفتيش البيت".

ماذا يفعل الفلسطيني الذي رآهم يسرقون المتاجر وينهبون المكاتب إذا قرأ ترجمة خبر عن صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن مجموعة من الجنود الإسرائيليين تناولت طعام العشاء على طاولة عائلة فلسطينية بعد اقتحام بيتها ثم أبى أفرادها إلا أن يجمعوا بضعة مئات من الشواكل لتعويض العائلة، كأن الفلسطينيين "يجرسنون" للأسياد حتى وهم تحت الاحتلال، وكأن الإسرائيليين "ضباط وجنتلمن" عند المقدرة؟ وفي الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن الحفاظ على الانفصام المفيد في الشخصية الكولونيالية، ضابط وجنتلمن، والذي يمكن من العفو عند المقدرة، عندما يتميز الاحتلال عن البيت. في الاحتلال الإسرائيلي لا يتميز البيت عن الاحتلال لا بآلاف بالأميال الجغرافية ولا بالبعد التاريخي. البيت هو الاحتلال، والفارق هل هو احتلال ١٩٤٨ أم ١٩٦٧ (هكذا يعيرنا بعض النواب الليكوديين في الكنيست: إذا أردتم استرجاع نابلس فلماذا لا تطالبون باسترجاع يافا، وما الفرق إلا ١٩ سنة؟) والمسافة التاريخية والجغرافية

بينهما لا تقيم انفصاما بالشخصية. ولذلك، يتقمص الجندي بسهولة ويسر شخصية المحتل، ويحتاج إلى جهد نفسي وأخلاقي أكبر لكي يقاوم تقمصها. **الظاهرة الانطباعية الثانية التي يجب أن تلفت نظر الباحث هي ذلك الاستحواذ اللاعقلاني العصابي القادم من التطابق بين السياسة الأمنية والانتقام والعقاب في تعامل الجندي الإسرائيلي المتوسط مع الفلسطينيين أبناء المكان.** يتضمن كل احتلال افتراضا عنصريا مهينا للواقع تحت الاحتلال يتمحور أساسا حول تفوق المحتل عليه. ومن دون هذا الافتراض الأيديولوجي يصعب تبرير موقع السيطرة والتحكم. ولكن الاحتلال الإسرائيلي لا يكتفي بهذا التبرير المضمر أو السافر، بل يتجاوز ذلك إلى احتكار دور الضحية، باعتبار اليهودية ضحية العنصرية الأوروبية الاستعمارية وغير الاستعمارية بامتياز، ثم يتجاوز دور الضحية إلى التنظير الأيديولوجي للضحية الحقيقية في سياق الاحتلال. "من الصعب أن يكون الإنسان فلسطينيا" يقول شارون. إنه يطمح إلى تفهم معاناة الفلسطينيين بعد التسبب بها ورفع منسوبها للضغط عليهم. أما جولدا مئير فقد أعلنت: "لن نسامح الفلسطينيين لأنهم يجبرون أولادنا على قتلهم".

يزعج الواقع تحت الاحتلال أن نفسية المحتل، ومعاناته النفسية "لاضطراره" أن يقمع تنافس معاناته في أفضل الحالات، هذا إذا لم تتفوق عليها. علينا أن نتخيل وضعا تجمعت فيه جمهرة من الناس حول جريح ينزف بعد أن طعنه سارق، وأخذت بالصراخ طلبا لأخصائي نفساني لمعاينة المعتدي السارق بدلا من سيارة إسعاف للمعتدى عليه. لا ينبع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية من الاهتمام المباشر بها، بل من الاهتمام المحلي في كل دولة على حدة، ومن الاهتمام الدولي بالمسألة اليهودية المتشابكة مع قضايا الهوية القومية والذاكرة التاريخية في سياق لا علاقة له بفلسطين ولا بقضية فلسطين، وتشكل فيه المعاناة الفلسطينية عاملا ثانويا وغير مباشر في تعديل وإعادة إنتاج وتعريف هذه الهويات. أعاق هذا التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية حلها لأنه منع صياغتها كمسألة كولونيالية، وزادها تعقيدا. ولكن عوامل الإعاقة هي ذاتها عوامل تقييد درجة القمع، بهذا المعنى لا يقتل الفلسطيني بنفس سهولة قتل الإندونيسي أو السوداني. لقد قتل المئات أثناء مواجهات بين متمردين وحكومة أوغندا، وقتل عشرات المواطنين الإندونيسيين في مواجهات، بل غارات طائفية.

في الأسبوع نفسه الذي جذب فيه النقاش على عدد شهداء مخيم جنين اهتمام وسائل الاتصال العالمية، وهل وقعت فيه مجزرة مقصودة ضد المدنيين أم جرائم حرب، وقعت مجازر أخرى في مناطق أخرى لم تلفت نظر الرأي العام. إن ما يعقد حل المسألة الفلسطينية هو ذاته ما يقيد أيدي إسرائيل عن ارتكاب جرائم أكثر فظاعة بسهولة أكبر. لم تمنع إنسانية إسرائيل جيشها من محو مخيم جنين أو البلدة القديمة في نابلس عن الأرض، بل منعتها العوامل نفسها التي تجنبها التعامل الدولي معها كحالة استعمارية. ليست إسرائيل كلية القدرة. ولكن إسرائيل تمنن الشعب الفلسطيني بأنها لم ترتكب جرائم أكبر، وكأن على الشعب الفلسطيني أن يشكر القدر الذي ورطه مع إسرائيل وليس مع دولة أخرى، لا تسأل هي عن الرأي العام، وهو بدوره لا يسائلها. ولو أجرينا حسابا فظيعا، بحكم تعريف الحساب عندما يتعلق بحياة البشر، لوجدنا أنه كلما اقترب الفلسطيني في الفضاء الفيزيائي من إسرائيل، ازدادت قيمة حياته ومعاناته. فالفلسطيني في لبنان يقتل في غارة إسرائيلي بسهولة أكبر من ابن الضفة الغربية، الذي قد يسهل موته مقارنة بالفلسطيني المواطن في إسرائيل الذي يبرر مقتله المطالبة بلجان تحقيق رسمية. وكأن قيمة حياة الإنسان الفلسطيني تتناسب عكسيا مع مدى بعده عن إسرائيل.

شعور فظيع أن تشتق قيمة حياة الضحية من مدى قربها من القاتل. يضاعف هذا الاشتقاق الشعور بالغبن وعدم الإنصاف، كما يزيد من الشعور بحالة انسداد الأفق لدى الواقع تحت الاحتلال إذا كانت البوابة إلى اعتراف العالم بمعاناته هي ذاتها التي تفتح على الفاعل المحتل المستعمر لتمر الضحية إلى العالم عبر منطقه ومشاعره وتبريراته. **لذلك، تحل المعاناة النفسية والعصبية محل ذلك الجزء من المعاناة الجسدية الذي تقي منه أهمية الفاعل لا قيمة الضحية، وهذه ثالثة الظواهر التي تميز حالة المعاناة الفلسطينية.**

لم يحصل في تاريخ الاستعمار أن دعي هذا الكم من نخب المحتلين والواقعين تحت الاحتلال إلى الحوار في العواصم الأوروبية. كما لم يحصل أن اشتقت أهمية الواقع تحت الاحتلال من قدرته على خلق موازاة حوارية مع المحتل. ولم يسبق أن اخترع هذا العدد من الكتاب والمثقفين لغرض أن يجلسوا بمقابل مثقفي المحتلين في جلسات حوار واعتراف متبادل. ولم يسبق أن شوهت

ثقافة الشعب الواقع تحت الاحتلال إلى هذه الدرجة، بحيث أصبح امتحان المثقف لا إبداعه، بل ابتداعه، أي اختراعه كمثقف لغرض الحوار، قبوله لحالة التكافؤ الوهمية مع مضطهد شعبه التي تجعل منه مثقفا مشوها. تقابل هذه السابقة ردة الفعل الرافضة بشكل مطلق التي تحول صاحبها، أيضا، إلى حالة خاوية فقيرة المضمون، لأنها معتمدة كليا على الرفض كردة فعل للآخر. ولم يسبق أن أنجبت "اللياقة السياسية" politically correct هذه الكمية من الأوهام حول المساواة والتكافؤ على المستوى الرمزي بين غير المتساوين وغير المتكافئين، ما يضيف من عوائق المساواة على المستوى الفعلي.

يغرق الفلسطيني بالرمزية، ليس فقط كتعويض عن فقر الواقع، وإنما لأن حالة التوازي والتكافؤ الكاذبة والخادعة تحتاج إلى قدر كبير من الرموز بغرض المنافسة، من المقارنة الكاذبة بعدد المثقفين والإنتاج الثقافي إلى التنافس بين دولتين بالاعتراف الدبلوماسي على المستوى العالمي. يدخل الفلسطيني في حالة منافسة خادعة ومخادعة ومعروفة النتائج بدلا من حالة الصراع الواضح مع المحتل، حيث المطلوب ليس أن تتفوق، بل أن تتحرر من الاحتلال.

ويغرق المثقفون الذين يخلطون بين الاعتراف بمواهبهم وبنديتهم وبين الاعتراف بحقوق شعبهم في هذه الرمزية المريحة لأنصار السلام لدى الشعب المحتل، فهم يعترفون رمزيا بندية هؤلاء كبديل رمزي عن إحقاق الحقوق للشعب الفلسطيني، والنضال من أجل ذلك. ومن هنا العشق الخاص لصناعة الهوية وقضاياها فيما وراء الدفاع عنها وتطويرها، هذه الهوية التي ينوب فيها أبطال هذه السياسة عن شعبهم بحكم تمثيلهم لهويته.

لم يسبق في تاريخ المستعمرات أن طلب من الواقع تحت الاحتلال أن يضمن أمن المحتل. ولكن صناعة التكافؤ والتوازي الكاذبة لا تتطلب هذا فقط، بل تتطلب ضمان أمن المحتل نفسيا أيضا. ولم يسبق أن طلب من الواقع تحت الاحتلال أن يعترف لا بالمحتل القائم فحسب، بل بمعاناته وبذاكرته التاريخية وبحقه الموازي.

تتعامل الحالة الإعلامية العربية مع المعاناة الفلسطينية بالمقاييس العربية. ويسمع الفلسطيني أخبار شعبه ومدينته وحارته من الإعلام الفضائي العربي.

لقد باتت حتى أخبار الحي تمر عبر مصفاة الفضائيات، وبات الفلسطيني يتعامل ليس فقط مع معاناته، بل مع صورتها في وسائل الإعلام العربية. ولا تتعامل وسائل الإعلام العربية مع معاناة الفلسطينيين بالمقاييس العربية فحسب، بل ويتناسب فيها حجم المعاناة مع قدرتها على التعبير عن ذاتها فضائيا. ويصطنع السياسيون في بعض الحالات معاناة فضائية ليكتسب موقفهم شرعية. فالشرعية الفضائية لا تشتق من صحة أو صدق الموقف، بل من الاعتراف بمعاناة صاحبه. وإذا لم يكن اعتقال، يختلق اعتقال أو ضرب أو ملاحقة ليصبح السياسي ضحية. وتشاهد ضحايا الضرب والاعتقال الفعليين بحسرة تحول المعاناة إلى أداة بيد الأقرب إلى الإعلام لاكتساب الشرعية، فيضاف الإحباط إلى المعاناة الجسدية، كما تنشأ حالة الارتباك واختلاط الكذب بالحقيقة، والأنكى من هذا كله تحول الكذب إلى تعبير عن الحقيقة. وإذا لم ينجح السياسي–الإعلامي بالتحول إلى ضحية، أو ببث صورة الضحية عن ذاته، وهو الأمر الأهم، فإنه يتحول إلى ممثل للضحايا وناطق باسمهم. وإذا لم يكن قادرا على جعل الموقف السياسي يعبر عن المعاناة بالنضال التحرري بهدف وضع حد لها، يصبح تضخيم المعاناة تثبيتا أكيدا للشرعية والمكانة في أوساط مستهلكة للإعلام. ويؤدي تضخيم المعاناة إلى المس بالمصداقية خارجيا، كما يؤدي إلى تآكل القدرة على الصمود داخليا. ترتبط القدرة على الصمود إلى حد بعيد بصدق التعبيرات عن المعاناة. فإذا شعر الإنسان الذي يواجه القمع في حياته اليومية أن هنالك من يستفيد من معاناته من خلال التعبير الكاذب عنها، أو من خلال تقمصها، بل وسرقتها، فإن قدرته على الصمود تمس إلى حد بعيد.

في كل حركة وطنية تعيش طفيليات على جراح الناس المفتوحة وقيحها. ولكن الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية جعل بالإمكان الارتقاء بالتطفل إلى مرتبة الصناعة وتحويل "القضية الفلسطينية" إلى هدف أو غاية، أو إلى واقع معاش ينبغي الحفاظ عليه. من هنا تم الانتقال بالحركة الوطنية من حب فلسطين وحب الحرية لشعبها إلى حب القضية الفلسطينية، ومن الحياة الحقيقية المعاشة إلى الولع بالرموز المعبرة عن "القضية". لقد نشأت حول "القضية" دراما إعلامية تمثيلية تسمح بكم هائل من التمثيل والكذب الصريح بغرض

اكتساب الشرعية من استخدام لغة القضية، بما فيها التظاهر والاحتجاج المحسوبان وغيرهما مما لا يدفع صاحبهما ثمنا ويكسبه شرعية.

يقتضي حب فلسطين كشعب محتل وكبلد محتل التضحية في معركة التحرير ضد الاحتلال، ولكن التضحية في هذه الحالة ليست هدفا قائما بذاته، بل يحاول المناضلون تجنب التضحية، وبخاصة إذا كانت بحياة الآخرين. ولكن التعبير عن حب القضية الفلسطينية، بدلا من الفلسطينيين، يتم بالمعاناة أو تقمصها رمزيا، وتحصيل اعتراف بذلك ضمن الحيز العام. ولكن هذه المصلحة باستمرار القضية الفلسطينية كحالة خطابية صوتية يقتضي التضحية بحياة الآخرين، ومن ثم المبالغة بحجمها ترضية للضمير، وتعويضا صراخيا عن عدم المشاركة بالتضحية، ومحاولة لتحقيق أعظم استفادة، بدل أعظم فائدة ممكنة من هذه التضحيات.

تصلح صنمية القضية غطاء لمن لديه مصلحة باستمرارها، كما يمطها ويمغط كلاشيهاتها الجاهزة ذلك الذي استنتج ضرورة تصفيتها لتغطية صفقات تبرر بجمل "القضية" الجاهزة غير المركبة من كلمات ولا معاني، بل من استعارات وصور. "الصمود والمقاومة البطوليان" يصلحان لتبرير "المضي في الطريق نفسه" دون تلخيص العلاقة بين الوسيلة والهدف، أي بين الوسيلة ونجاعتها، أي بنفي صفة ومعنى الأداة النضالية عن الوسيلة. كما يصلح "الصمود والنضال البطوليان" لتبرير العودة لقبول ما لم يقبل، والتأكيد، بالتالي، على أن الإنتفاضة خطأ تأسس على خطيئة الرفض، ذلك لأن هذا الصمود لم ينفع بتحريك العالم العربي، كما يدعي التصفويون زورا، ولأنه لم يعدل ميزان القوى المختل لصالح إسرائيل... تخلط صنمية القضية حابل الدوغمائية والجمود العقائدي الفارغين بنابل البراغماتية المتبجحة ولكن الفارغة من أية إنجازات هي الأخرى.

هذه الصنمية تمكن من إطلاق الهتاف العجيب الغريب "عالقدس رايحين شهداء بالملايين" !! كيف بالملايين؟ ولماذا بالملايين؟ ومن سيبقى بموجب روح هذا الهتاف ليحتفل بتحرير القدس؟ وهل تحرير القدس هو الهدف أم تحرير الشعب لتكون القدس عاصمة؟ كان الشعب الفلسطيني سيناقش هذه الأسئلة

لو أخذ الهتاف بجدية. ولكنه يعرف أنه لا علاقة بين هذا الهتاف وتلك الممارسة. تماما كما يدرك العرب خواء خطيئة الزعماء العرب الذين يريدون التضحية ب"مليون" مواطن في الحرب مع إسرائيل. فهم من ناحية يدركون عدم جدية وغياب نية المسرفين بحياة ملايين المواطنين في خوض الحرب. ولكن هذه التصريحات من ناحية أخرى تذكرهم بالاستهتار بحياة المواطنين، وحياة المواطنين اليومية ضحية دائمة لممارسات هؤلاء. تؤدي صنمية القضية إلى تناسب عكسي بين ضخامة الشعارات وضآلة الممارسات.

تشكل لغة "القضية" والمعتاشين عليها كصناعة من رفضيين وتصفويين مصدر ارتباك شديد للحالة السياسية والشعورية الفلسطينية يعبر عنها بالانتقال السريع من الحماس الجارف والرافض لأي اعتبارات يمليها الواقع، والتهريج الذي لا يدع الحقائق تربكه، والذي يصدق كل إشاعة عن البطولة، إلى اليأس والقنوط القاتلين، ثم إلى التشكيك بكل شيء، هذا التشكيك المصاغ دائما وأبدا بلغة المؤامرة، والذي يصدق أية إشاعة عن "الخيانة" هذه المرة. هذه هي الظاهرة الرابعة التي تنتصب بعناد لا يترك مجالا للباحث للتهرب. تتعلق هذه الظاهرة بالإرادة السياسية، والإرادة السياسية هي العامل الأكثر أهمية في مرحلة التحرر الوطني خاصة بالنسبة لمن يعمل ضمن اختلال في موازين القوى في غير صالحه كمعطى، كما هو الحال في النضال ضد الاستعمار.

لقد نشأت ازدواجية تمنع الجمع بين المبدئية والعقلانية: فإما مبدئية غيبية ودوغمائية تنص بجمل جاهزة، وإما عقلانية متلمظة تبحث عن طريقة لطرح تذوت الهزيمة بشكل عقلاني. تمنع عصبية وارتباك الحالة الفلسطينية التقييم العقلاني النقدي للمراحل. ويمنع غياب التشخيص والتقييم النقديين إمكانية وضع إستراتيجية نضالية.

وما يحتاجه الشعب الفلسطيني، ما يحتاجه الفلسطينيون الآن هو تلخيص نقدي لا يمر مرور الكرام على مجريات الأحداث، ويصلح أساسا لمناقشة إستراتيجية سياسية تشمل برأينا إستراتيجية مقاومة ضد الاحتلال. لم تتم مثل هذه المناقشة للتجارب السابقة في لبنان والأردن والكويت، لأن الحالة الفلسطينية تحللت إلى حالات متناقشة كل في داخله، فجهاز منظمة التحرير

هو جسم قائم بذاته لا علاقة لاعتباراته بنقاش الشارع، ولديه مجموعة مصالح واعتبارات إقليمية ودولية لا تؤثر فيها نقاشات الشارع الفلسطيني المنقسم، أصلا، إلى شوارع يمكن اللجوء إلى أحدها تجنبا للاعتراف بالفشل في الآخر، بل لكي يكون بالإمكان اعتبار الفشل نصرا يحتفى به. وبهذا المعنى فإنها قيادة لا تهزم ولا تقهر بمعنى أنها لا تعترف بالفشل، أي فشل. وربما يكمن الفرق بين أزمة نيسان وأيار من العام ٢٠٠٢ وبين سابقاتها في غياب شارع سياسي فلسطيني يصلح لاستقبال القيادة الفلسطينية بعد الضفة والقطاع. وقد يحتم ذلك ضرورة الاستماع إلى ما يقال.

أطروحة واحدة حول جنين:

إذا كانت المقاومة أمرا مذموما، فلماذا تغنى الجميع بالمقاومة التي صمدت أياما طوال في مخيم جنين بناء على قرار المقاومين أنفسهم كمجموعة؟ وإذا كانت المقاومة أمرا محمودا فلماذا لم يدع المتغنون بها إليها، ناهيك عن ممارستها عندما تتطلب الأمر ذلك؟

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية

برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني

ساري حنفي

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير- ٣ مارس، ١٩٩٦

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧-٨ تشرين ثاني، ١٩٩٧

(عربي، انجليزي، فرنسي)

المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة

تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

After Oslo: New Realities, Old Problems

Edited by: George Giacaman and Dag Jørund Lønning

ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢ تشرين أول، ١٩٩٨

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

هنا وهناك: العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية

جميل هلال

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري، علي الخليلي، بسام الصالحي

المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة

عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية

موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

تأليف: زياد أبو عمرو، مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة

الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤

الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى

عزمي بشارة

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية

علي جرادات

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية، ومهمات المرحلة: تجارب وأراء

تحرير: مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن ١٧-١٨ كانون أول ١٩٩٩

لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى

عزمي بشارة

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

سلسلة أوراق بحثية:

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خولة شخشير صبري

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩ - ١٩٩٩)

طالب عوض

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي: الصراع من أجل المنافع العامة (عربي/انجليزي)

ملتون فسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤، مدخل أولي

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي الاسلامي بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين

خليل عثامنة

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

حليم بركات

حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية

فاتح عزام

سيادة القانون

أسامة حلبي

الدولة والديمقراطية

جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة

منار الشوربجي

الديمقراطية والتربية

رجا بهلول

حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ

رزق شقير

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، إعداد: نبيل الصالح

رسومات: خليل أبو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة

٠١ ما هي المواطنة؟

٢. فصل السلطات

٠٣ سيادة القانون

٠٤ مبدأ الانتخابات

٠٥ حرية التعبير

٠٦ عملية التشريع

٠٧ المحاسبة والمساءلة

٠٨ الحريات المدنية

٠٩ التعددية والتسامح

٠١٠ الثقافة السياسية

٠١١ العمل النقابي

٠١٢ الاعلام والديمقراطية

سلسلة التجربة الفلسطينية:

محرر السلسلة: زكريا محمد

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

دروب المنفى (٤): الجري إلى الهزيمة

فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب

زهير الجزائري

سلسلة تقارير دورية:

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

إعداد: جميل هلال، عزمي الشعيبي، علي الجرباوي، جورج جقمان، عمار الدويك

الأعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

سناء عبيدات

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

ان إجتياح الضفة الغربية الذي بدأ في أواخر آذار ٢٠٠٢، وما تلى ذلك من اجتياحات مؤقته أو طويلة الأمد، شكّل نقطة تحول على الصعيدين الميداني والسياسي. ولم يعد من الممكن الاستمرار بنفس الطريقة المرتجلة في إدارة الصراع حتى لو أُخذ بعين الاعتبار الاختلاف في موازين القوى والذي يؤدي أحياناً إلى تغليب حاجات الأمد القصير على التعامل الاستراتيجي الذي يستلزم مقدرة على المبادرة.

وتسعى هذه المقالات لإثارة عدد من القضايا الأساسية الناجمة عن هذا الوضع المتغير والتي لم يعد من الممكن تأجيلها، وتشكل بمجموعها نظرة تحليلية تغني النقاش الداخلي الفلسطيني حول الموضوع، وتضيف إلى الحوار الجاري حول الخيارات المستقبلية مادة تسعف في إيضاح هذه الخيارات من كاتب يجمع بين النظر الثاقب والمراس السياسي.


مـــواطـــن
المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية